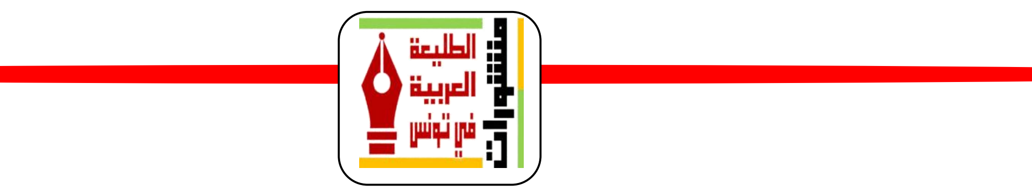
الدكتور سعدون حمادي

الوحدة والإستقلال والدولة القطرية



منشورات 1987 الطليعة



الوحدة: نحو تعريف أرضي بسيط (*)

قد يكون من الغريب أن نتحدث عن قضية التعريف بصدد قضية مهمة وخطيرة كقضية الوحدة العربية بعد كل ما كتب عنها في الادبيات المنشورة. ولكن بالرغم من كل ذلك، التعريف مهم، وربما للسبب نفسه الذي يدعو إلى الاستغراب. إن كثرة ما كتب وقيل عن قضية الوحدة هو بحد ذاته السبب الذي يدعو إلى محاولة التعريف من جديد لهذه القضية المهمة والخطيرة. إن كثرة ما كتب وقيل قد أدى إلى تعقيد الموضوع بدلا من توضيحه. ولعل أبرز سمات ذلك الذي كتب وقيل - عموماً وليس اطلاقاً - هو الغموض والتناقض. ومسألة الغموض في الادبيات التي تناولت مسألة النهضة العربية الحديثة مسألة تسترعي الانتباه وتتطلب الكثير من الجهد الثقافي لإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها إذ ليس أكثر من التعابير المعقدة والكلمات الغامضة في تلك الادبيات، الامر الذي يستحق بحثاً مستقلاً.

إضافة إلى ذلك هناك كثير من التناقض في عموم ما كتب وقيل عن قضية الوحدة، أو لنقل الاختلاف في التعاريف. فهناك القول بأن الوحدة العربية هي وحدة الوطن العربي، وهناك القول بأنها وحدة الأمة العربية أو الشعب العربي، أو أنها المجتمع العربي الموحد. هناك أيضاً عبارات متناثرة كثيرة تتناول مسألة التعريف، فالوحدة هي وحدة النضال العربي، أو هي الوحدة الروحية، أو هي وحدة الشعور.. الخ. هناك أيضاً الكلام عن الوحدة الاندماجية والوحدة الاتحادية (الفدرالية) والوحدة الكونفدرالية... إلى غير ذلك من التعاريف التي تتناول شكل الوحدة.

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٠، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ٢ - ١٢ .

ومهما يكن من أمر الغموض والتناقض في مسألة التعاريف فإنني لست بصدد مناقشتها تفصيلاً ولا في مجال ابداء رأي فيها بشكل مباشر، بل أكتفي بالقول بأن التعريف الذي هو موضوع هذا المقال انما هو تعريف بسيط من حيث أنه يتجنب التعقيد واللغة الغامضة، وهو تعريف أرضي بمعنى أنه مشدود للأرض التي نحن عليها، وبعبارة أكثر وضوحاً أنه تعريف أقرب ما يكون لتعاريف الكتب المدرسية ودوائر المعارف. الوحدة بكل بساطة هي اندماج دولتين أو أكثر بدولة واحدة ذات كيان دولي واحد وذات سيادة كاملة، بالضبط كما يعرف الكيان الدولي الواحد والسيادة الكاملة في كتب العلوم السياسية المدرسية. فالدولتان أو الدول الداخلة في الوحدة يزول كيانها الدولي، ومن اندماجها يظهر كيان دولي جديد، أي دولة جديدة. إن عناصر الدولة في كتب العلوم السياسية المدرسية هي الارض أي الوطن والشعب والحكومة والسيادة. فالدولتان أو الدول التي تتحد فيما بينها تذوب في دولة جديدة لها أرض وشعب وحكومة وسيادة تماماً كما كان الحال في كل دولة من الدول التي دخلت في الوحدة. أي أن الوحدة مسألة تتعلق بكيان الدولة. انها زوال لكيان الدولتين المتحدتين أو الدول المتحدة وقيام دولة جديدة مكان الكيانات التي زالت. هذا هو بنظري - التعريف الارضي البسيط للوحدة.

ولكن لا بد من زيادة في التوضيح عن طريق مناقشة الجوانب الأخرى للموضوع. ان قضية الوحدة كما تجري مناقشتها في الادبيات المتوافرة وكما وصلت إلى وضعها الحاضر عبر مراحل تطورها كقضية سياسية، بكل ما حدث لها وما لم يحدث هي مسألة فكرية وسياسية ذات جوانب كثيرة، من خلال مناقشتها وتوضيحها تزداد القضية وضوحاً وتظهر حدودها. وفيما يلي تعليقات موجزة على أهم هذه القضايا. هناك مثلا العوامل الموحدة للأمة العربية، أي الروابط القومية كاللغة والتاريخ والتراث المشترك والادب والصلات الحضارية والعوامل العرقية ووحدة الارض وترابط أجزاء الوطن، أي مجمل العوامل التي تكون الروابط الروحية التي تربط الأمة العربية. يضاف إليها المصالح المشتركة المادية (الاقتصادية) والصراع مع الاستعمار والحركة الصهيونية واسرائيل، إن جميع هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى خلق وحدة في الشعور بين أبناء الأمة العربية. ولكن هل من الصحيح القول ان وحدة الشعور هي الوحدة؟ والجواب عن ذلك كلا، فوحدة الشعور ليست الوحدة حسب التعريف الذي أوردناه في بداية هذا المقال. إن وحدة الشعور أمر يتعلق بالحالة النفسية والفكرية للشعب العربي، والوحدة أمر يتعلق بكيان الدولة. إن وحدة الشعور هي

الارض التي تقوم عليها الوحدة وهي الحالة التي تهيىء للوحدة وتؤدي إلى قيامها وتدفع التطور السياسي في اتجاهها ولكنها ليست هي الوحدة: إن وحدة الشعور شيء مستمر يسبق الوحدة عادة ويتصاعد حتى يؤدي إلى قيام الوحدة ويستمر بعدها وينمو بمرور الوقت وطردياً مع ازدياد دولة الوحدة رسوخاً وقوة وازدهاراً، في حين أن الوحدة عمل يقع في وقت محدد يحدث بسببه تغيير في كيان الدولة أي زوال كيان دولتين أو أكثر وقيام كيان دولة جديدة مكانه، فهو عمل سياسي. ومن ذلك يتضح بديهياً أنه بالرغم من عدم التطابق بين وحدة الشعور والوحدة، إلا أن العلاقة بينهما علاقة انسجام وتكامل. فوحدة الشعور كما قلنا هي التي تسبق وتؤدي إلى الوحدة وتكون التربة التي تنبت فيها، كما أن الوحدة بدورها عندما تقوم تؤدي إلى تغذية وحدة الشعور وتقوية الروابط المادية والروحية التي تربط الأمة ببعضها وهكذا. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فوحدة الشعور ليست هي الوحدة.

ومن الكلام عن وحدة الشعور نتفرع للكلام عن وحدة النضال. إن وحدة النضال ضد الاستعمار مهما كان نوعه وضد اسرائيل والصهيونية والنضال ضد التخلف والرجعية والنضال ضد الأنظمة الاقتصادية المتخلفة والنضال ضد التجزئة ذاتها، لا بل أي نوع من أنواع النضال الذي يقوم أو قد يقوم في الوطن العربي، إن وحدة هذا النضال لا يمكن أن يعقد بينها وبين الوحدة أي تطابق. فبالتعريف البسيط: النضال هو المقاومة بجميع أشكالها ودرجاتها ووسائلها من قبل الشعب لعدو معين (أشخاصاً أو أوضاعاً)، ووحدة هذا النضال ليست هي الوحدة. إن وحدة النضال هي الاشتراك في الحرب القائمة التي يشنها الشعب أو بعض قطاعاته ضد شيء موجود، مادياً كان أم معنوياً، وهي شيء مختلف بديهياً عن مسألة الوحدة التي عرفناها سابقاً. إن وحدة النضال ضد التجزئة ومن أجل قيام الوحدة شيء غير الوحدة. فالوحدة هدف النضال وثمرته ولكنها ليست هي وحدة النضال. نقرأ في الادبيات السياسية الحديثة تعابير وأقوالا عديدة متناثرة هنا وهناك تقول ان الوحدة هي وحدة الشعور أو انها وحدة النضال، وهو أمر يدعو إلى التعجب لما في ذلك من ابتعاد عن التعاريف البسيطة التي تكاد أن تكون بديهيات أو أوليات في العلوم السياسية. وللاحتراز لا بد من التنويه بأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم الدقة في استعمال الكلمات، أو أنه من المجاز في الكلام كما يقال.

ومن المسائل ذات العلاقة بموضوع الوحدة درجة التوحيد. في أدبيات الوحدة شيء غير قليل عن درجات الوحدة. فهناك من يقول مثلا بأن الجامعة العربية هي درجة من درجات الوحدة باعتبارها ميثاقاً ترتبط به الدول الاعضاء وجهازاً تتكون من خلاله خطوات وحدوية كثيرة كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والوحدة

الثقافية . . . الخ كما أنها جهاز يجري بواسطته تكوين سياسات موحدة في الدفاع والخارجية وهي بذلك تشكل مرتبة في سلم التوحيد. كذلك هناك الكلام عن الوحدة الكونفدرالية التي تشكل درجة أعلى في سلم التوحيد حيث تتحد دولتان أو أكثر في شؤون معينة مع بقاء الكيانات الدولية قائمة، ثم هناك الوحدة الاتحادية المعروفة بالفدرالية، ثم هناك أخيراً الوحدة الاندماجية وهي أعلى درجات الوحدة. إن التعريف الذي يدور حوله هذا المقال يعتمد أولاً وأخيراً على كيان الدولة. فالوحدة لا تحدث إلا إذا زال الكيان الدولي للدولة الداخلة في الوحدة، وتكوّن من الجميع دولة جديدة ذات كيان دولي جديد. لذلك فكل تنظيم أو اجراء أو اتفاق يبقي كيان الدول الداخلة فيه موجوداً لا يمكن أن يعني الوحدة. لذلك فالجامعة العربية أو الاتحاد الكونفدرالي ـ حسب التعريف المذكور ـ ليست وحدة. إن الدول تستطيع أن ترتبط فيما بينها بأشكال متعددة من الارتباطات كالمعاهدات أو الاحلاف أو المنظمات الاقليمية أو المنظمات العالمية، وهو أمر واسع الممارسة في عصرنا الحاضر، ولكن كل ذلك لا يعني اطلاقاً أن الدول التي تدخل في مثل ذلك قد كونت وحدة فيما بينها طالما ان الدولة بقيت على ما هي عليه ككيان مستقل ذي سيادة. بقيت مسألة الدولة الاتحادية مقابل الدولة الاندماجية. إن الفرق بين الشكلين مشروح في كتب العلوم السياسية المدرسية وهو أن الدولة الاتحادية تدار من قبل حكومة اتحادية وحكومات محلية أو ولائية، والسلطة والصلاحيات تتوزع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بشكل ما، أما الدولة الاندماجية (أو الوحدوية كما هو اسمها الفني في كتب العلوم السياسية) فتختلف عن ذلك بعدم وجود ولايات وحكومات ولائية، بل هناك حكومة مركزية واحدة. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى ضرورة عدم الخلط بين وجود ولايات ذات حكومات ضمن الدولة وبين مسألة الادارة المحلية. فالادارة المحلية يمكن أن توجد في الدولة الاتحادية، أي ضمن كل ولاية من الولايات، كما يمكن أن توجد في الدولة الاندماجية (الوحدوية). فالادارة المحلية شيء يختلف عن وجود الولايات. ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا هناك ادارة محلية ضمن الولايات. الولايات كيانات أكثر تميزاً وذات حكومات قريبة في أشكالها وتنظيماتها من الحكومة الاتحادية في حين أن الادارة المحلية أبسط من ذلك بكثير، كما أن صلاحيات وسلطات الولايات غالباً ما يحددها الدستور الذي ينظم العلاقة بينها وبين الحكومة الاتحادية، في حين أن شؤون الادارة المحلية لا ترقى إلى هذا المستوى، بل غالباً ما تنظمها القوانين.

إن الشكل الاتحادي والشكل الاندماجي (الوحدوي) ليس إلا أشكالا لتنظيم الدولة فهي تتعلق بالادارة وتنظيم الحياة والعلاقات الداخلية ولا تتعلق بكيان الدولة وسيادتها. إن الدولة الاتحادية والدولة الاندماجية (الوحدوية) كلتاهما بالتعريف الوارد

سابقاً دولة وحدوية، وبتعبير آخر ان الدول التي تكون دولة اتحادية أو دولة اندماجية (وحدوية) يتوافر فيها تعريف الوحدة طالما أن كياناتها الدولية السابقة قد زالت وحل محلها كيان دولي جديد. فالدولة الاتحادية دولة وحدة، والدولة الاندماجية دولة وحدة لا فرق بينهما في ذلك اطلاقاً. إن الفرق هو في شكل الادارة وتنظيم الحياة ليس إلا. لقد نشأ التنظيم الاتحادي مع نشوء الدولة الكبيرة المترامية الاطراف، المتباينة في الظروف المحلية، ونشأ مع نشوء الدول الجديدة التي تكونت من اتحاد دول كانت قائمة ذات استقلال تام أو ناقص، إذ وجد أن ابقاء جزء من السلطات في يد الحكومات المحلية لتنظيم الحياة ضمن الولاية أمر ضروري ومفيد. فالحكومة المركزية في مثل هذه الدول الكبيرة المتباينة يصعب عليها الالمام بشؤون الولايات ويصعب عليها الوصول إلى تلك الشؤون المحلية. لذلك فقد وجد هذا التنظيم الذي يقوم على وجود حكومات للولايات تختص بتلك الشؤون. وفي أحيان أخرى، أعتمد هذا النوع من التنظيم من أجل ارضاء حكومات الولايات أو الدول التي تكونت منها الدولة الجديدة أو مسايرة لعصبيات أو لمصالح محلية معينة أو لأوضاع محلية خاصة. ومهما يكن السبب فالمسألة لا تعدو التنظيم الداخلي للدولة، ولا تتعلق اطلاقاً بكيان الدولة. لذلك فالدولة الاتحادية ليست أقل وحدوية من الدولة الاندماجية حسب التعريف المذكور للوحدة. في مسألة الوحدة، ليست هناك درجات، إذ ليس من المنطقي الكلام عن وحدة أقل من وحدة أو عن وحدة تامة ووحدة ناقصة، فالوحدة تكون تامة إذا زال الكيان الدولي للدول المكونة للوحدة ولا تكون موجودة إذا بقيت تلك الكيانات قائمة. فالوحدة اما أن تقوم أو لا تقوم. إن الشكل الاتحادي (الفدرالي) لا يجعل من الوحدة ناقصة كما أن الادارة المحلية لا تجعل من الوحدة وحدة ناقصة. إن تباين أشكال التنظيم الداخلي للدولة لا يحمل معه اطلاقاً تباينا في درجات الوحدة.

ولموضوع تعريف الوحدة جوانب فكرية أخرى بمناقشتها تزداد الصورة وضوحاً. وغالبية هذه القضايا لم يكن من الضروري التعرض لها لولا التشويش الفكري الذي خلقه ما يسمى بالادبيات العقائدية التي راجت مؤخراً بشكل موجة كتابية، تحاول وضع فلسفة أو نظرية للنهضة العربية الحديثة. إن معظم هذه الكتابات المرتبكة الغامضة قد نتج عن دخول الادبيات الماركسية أو المتأثرة بالماركسية وعن احتكاك الفكر العربي بها، ذلك الاحتكاك المقرون برغبة مسبقة في تكوين نظرية. وقد نتج عن كل ذلك كتابات معقدة غامضة اختلطت فيها الامور وبعدت عن التحليل

العلمي واقعاً بالرغم من الحاحها وترديدها الكثير للعلمية والاسلوب العلمي. . الخ. في مثل هذا النوع من الادبيات كلام كثير عن الوحدة يمزجها بأمور أخرى مختلفة عنها تماماً متخذة شكل الشعارات والعقيدة والافكار المسبقة. إن فوضى التعاريف لا تتضح بأكثر ما تتضح في هذا النوع من الادبيات. إن التدقيق في ذلك يظهر أن للوحدة تعاريف كثيرة يختلف الواحد منها عن الآخر، متخذة أحياناً شكل التعاريف أو شكل الاحكام وشكل القرارات أحياناً أخرى. وبالطبع، إن مناقشة جميع هذه الامور مسألة معقدة ولا يتسع لها هذا المجال بل تحتاج إلى مجال أوسع لتناولها بالدقة والتفصيل ولكنني رغم ذلك سأتعرض لها بتبسيط وايجاز.

المسألة الاولى هي علاقة الوحدة بالنظام الاقتصادي، وبتعبير آخر علاقة الوحدة بالاشتراكية أو بشكل سؤال: هل الوحدة هي الاشتراكية؟ هل الوحدة مع الاشتراكية أم أنها مع الرأسمالية؟

والجواب بنظري ودون تردد هو أن الوحدة ليست هي الاشتراكية لسبب بسيط هو أن الوحدة كما سبق تعريفها شيء مختلف تماماً عن النظام الاقتصادي مهما كان اشتراكياً أم شيوعياً أم رأسمالياً أم أي نظام آخر، وأظن أن ذلك واضح وبديهي. ولكن لنضع الموضوع بشكله الآخر الأكثر تحديداً: هل الوحدة مع الاشتراكية أم ضد الاشتراكية؟ والجواب بنظري ودون تردد هو أن الوحدة ليست مع الاشتراكية وليست ضد الاشتراكية للسبب البسيط البديهي نفسه الذي ذكرناه، فالوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام اشتراكي من دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، كما أن الوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام رأسمالي ومن دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، فالوحدة لا تزداد أو تنقص ولا تختلف في معناها باختلاف النظام الاقتصادي المطبق فيها، والدول التي تتحد وتكون دولة جديدة واحدة لا تزداد وحدتها ولا تنقص ولا تتأثر وحدتها بشيء ولا يختلف معناها بشيء باختلاف نظامها الاقتصادي. فالولايات المتحدة الامريكية دولة موحدة والاتحاد السوفياتي دولة موحدة. والوحدة اما أن توجد وتتم واما ألا توجد، ولا يقدم أو يؤخر في ذلك لا الاشتراكية ولا الشيوعية ولا الرأسمالية ولا الاقطاعية ولا أي نظام اقتصادي آخر. ومن الخطأ الفادح القول بأن الوحدة لا تكون وحدة إلا إذا كان نظامها اشتراكياً، أم رأسمالياً أم اقطاعياً. . . الخ.

وبالمنطق نفسه يمكن القول، دون تردد، إن ذلك لا يعني اطلاقاً أن الوحدة ضد الاشتراكية، فكل ما هو مقصود هنا هو القول ان الوحدة مسألة غير مسألة النظام الاقتصادي والاختلاف لا يعني في هذا المجال اطلاقاً التماثل كما لا يعني اطلاقاً التناقض.

القضية الفكرية الثانية التي يمكن أن تذكر في هذا الصدد هي: هل الوحدة هي الديمقراطية؟ هل الوحدة مع الديمقراطية أم مع الدكتاتورية أو أي شكل آخر من أشكال الحكم؟ والجواب هنا أيضاً دون تردد هو أن الوحدة ليست هي الديمقراطية، وذلك لأن الوحدة بالتعريف الوارد في هذا البحث شي غير مسألة شكل نظام الحكم. فالديمقراطية (مهما كان نوعها وتعريفها) نظام للحكم تتحدد بموجبه العلاقة بين الشعب والسلطة ولا علاقة لذلك بقضية الوحدة. فالدول يمكنها أن تتحد بدولة واحدة وتكون وحدتها وحدة تامة وسليمة في ظل نظام ديمقراطي أو في ظل نظام دكتاتوري، فلا الديمقراطية (بأشكالها) ولا الدكتاتورية (بأشكالها) تقدم أو تؤخر، تقلل أو تزيد في مسألة الوحدة. فالدولة الديمقراطية ليست أكثر وحدوية ولا أقل وحدوية (بسبب النظام) من الدولة الدكتاتورية. إن الوحدة ليست مع الديمقراطية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الديمقراطية، وهي ليست مع الدكتاتورية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الدكتاتورية. فنظام الحكم شيء والوحدة شيء آخر مختلف عنه. وهنا أيضاً ليس من الصحيح علمياً القول بأن الوحدة التي تتم في ظل نظام غير ديمقراطي ليست وحدة.. إلى غير ذلك من المقولات المتداولة.

وبالمنطق نفسه وعلى الاسس نفسها يمكن أن يقال الشيء نفسه عن علاقة الوحدة بالجمهورية والملكية. إن الجمهورية بأشكالها (البرلمانية والرئاسية) والملكية بأشكالها البرلمانية والمطلقة، وما بينهما من أشكال للحكم، لا علاقة لها بالوحدة. فلا الوحدة مع الجمهورية ولا هي مع الملكية كما هي ليست ضد الجمهورية ولا هي ضد الملكية: فلا تماثل ولا تناقض بينهما. الوحدة يمكن أن تتم في ظل أي من هذه الأنظمة دون أن يؤثر شكل الحكم عليها سلباً أو إيجاباً.

وأخيراً لنتناول الامور بصورة اجمالية وصفية ولنسأل هذا السؤال: هل الوحدة هي التقدمية (مهما كان تعريفها)؟ هل الوحدة مع التقدمية أم أنها مع الرجعية؟ والجواب هنا أيضاً وللسبب نفسه وبالمنطق نفسه هو أن الوحدة ليست هي التقدمية (مهما كان تعريفها) فسواء أكان تعريف التقدمية وبالمقابل الرجعية متعلقاً بالامور الاجتماعية والمعتقدات والتقاليد أم كان منصباً على الموقف من العلم ومنجزاته أم كان متعلقاً بالموقف من العدالة الاجتماعية وقضايا الاستغلال أم منصبا على النظرة لأساليب الحياة الحديثة أو أي شيء آخر يمكن أن يدخل في هذا الموضوع، فالوحدة ليست مع ولا ضد أي من هذه الامور ولا يتأثر فحواها بما هو سائد أو غير سائد في دولة الوحدة. وهنا أيضاً لا تماثل ولا تناقض بين قضية الوحدة وقضية التقدمية والرجعية.

بقيت بعض الملاحظات التي لا بد منها لمنع أي سوء فهم أو التباس يمكن أن يتكون لدى القارىء من هذه المناقشة.

الملاحظة الأولى هي أننا عندما نقول أن الوحدة ليست مع ولا ضد هذه الامور لا نعني عدم وجود علاقة بينهما. إن القول بعدم وجود علاقة بين التغيرات التي تحدث في المجتمع هو من قبيل التنكر للبديهيات. فالتطور الاجتماعي مسألة مترابطة يؤثر بعضها على البعض الآخر وهو يصح على كل الامور في الحياة. ففي الحياة كل شيء يمكن بشكل من الاشكال أن يؤثر على كل شيء آخر وأن يتأثر به، فالمقصود هو نفي التطابق وليس نفي العلاقة، علاقة التأثير والتأثر.

الملاحظة الاخرى هي أن ما قلناه يجب ألا يوحي للقارىء أن المقصود أنه ليست لنا نحن الذين ندعو للوحدة آراء ومواقف من هذه الامور، أو أننا لا نفضل نظاماً على نظام. وبعبارة أخرى، ان ذلك يجب ألا يعني أن يقف الوحدوي موقف الحياد من الاشتراكية أو الديمقراطية أو التقدمية أو أي نظام أو موقف آخر أو أنه لا يكون وحدوياً إلا إذا كان محايداً في مثل هذه الامور أو أي شيء من ذلك. فالكلام عن الوحدة كمسألة لها تعريف محدد شيء، وموقف الوحدوي من هذه الامور شيء آخر.

إن المقصود على وجه التحديد هو التفريق بين الوحدة وبين نظام الدولة. فالوحدة شيء محدد المعنى، ونظام الدولة الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي شيء آخر تماما. وهنا يجب التفريق بينهما. فلا الوحدة هي النظام ولا هي بطبيعتها وجوهرها تحمل بالضرورة موقفاً مسبقاً ضد أو مع أي من هذه الانظمة. فالوحدة ليست هي الاشتراكية وليست هي الديمقراطية وليست هي الجمهورية وليست هي التقدمية وليست هي أي شيء غير اندماج دولتين أو أكثر وتكوين دولة واحدة جديدة ذات كيان دولي يحل محل الكيانات الدولية للدول التي تكونت منها الدولة الجديدة. ورب سائل يقول: أليس ذلك واضحاً ومن قبيل البديهيات؟ أو ربما يسأل فيقول: وما أهمية هذا الخوض في الامور البسيطة؟ والجواب عن ذلك هو: صحيح أن ذلك من الامور البسيطة البديهية في كتب الاوليات في العلوم السياسية إلا أنه ليس كذلك في بعض الادبيات الفكرية المتداولة في الوطن العربي اليوم، ففي تلك الادبيات كثير من المقولات التي تخلط بين الوحدة وبين الانظمة، الامر الذي خلق نوعاً من التشويش والارتباك. ولكن الامر لا ينحصر في النطاق الفكري، بل ربما يتعداه إلى النطاق العملي. فالمواقف السياسية والتصرف السياسي ازاء هذه القضية المصيرية التي تمر الآن بمرحلة ملحة يجب ألا تكون متأثرة بأفكار مشوشة خاطئة عن جوهر هذه القضية. إن السلوك العملي ازاء قضية الوحدة لا بد أن يتأثر بشكل أو بآخر بالتفكير السائد عنها. إن مسألة الخلط بين الوحدة وبين أنظمة الحكم ليست بسيطة الاثر كما قد يتبادر إلى الذهن، بل ربما هي من الامور الفكرية والسياسية المعرقلة لتحقيق خطوات في طريق

توحيد الأمة العربية. ولا حاجة للتوسع في هذه المسألة المعروفة والتي سبق التعرض لها في مقالات أخرى والتي تستحق بحثاً أطول في المستقبل.

نأتي الآن إلى الاستنتاجات العملية التي يؤدي إليها منطقياً التعريف المذكور للوحدة. وبعبارة أخرى، ان التحديد المذكور لمعنى الوحدة لا بد أن تتسلسل عنه مواقف عملية في مجال التطبيق، وهذا هو في الحقيقة المقصود النهائي من هذه المناقشة. ماذا يمكن أن نستخلص من ذلك عملياً في مجال السياسة العربية فيما يتعلق بالوحدة؟ هذا هو المهم..

الاستنتاج الاول المهم هو أن أي خطوة وحدوية بين قطرين (أي قطرين) أو أكثر من الاقطار العربية إذا ما أدت إلى قيام كيان دولة جديدة هي خطوة وحدوية صحيحة يجب الترحيب بها وتأييدها بغض النظر عن نوعية الانظمة السائدة في الاقطار الداخلة في الوحدة أو التي ستسود في دولة الوحدة الجديدة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية. فالوحدة لا تشترط أي شيء غير زوال كيان الدول المتحدة وقيام كيان دولي جديد لكي تكون صحيحة ولتستحق التأييد والدعم. إن الوحدة بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية الآن سواء أكانت أنظمة تلك الاقطار تقدمية أم رجعية، رأسمالية أم اشتراكية، جمهورية أم ملكية، ديمقراطية أم دكتاتورية، أو أي شيء آخر، أمر يستوجب التأييد في نظري. إن أية وحدة بين قطرين أو أكثر، سواء أكانت أنظمة تلك الاقطار متجانسة أم مختلفة، خطوة صحيحة تستحق التأييد. وأن أية خطوة من شأنها أن تنقص عدد الدول العربية بدمج دولتين أو أكثر في كيان دولي واحد هي خطوة وحدوية سليمة.

المهم هو نقصان عدد الكيانات العربية وليس أي شيء آخر. لذلك فإنني اؤيد دون تردد وحدة ليبيا ومصر ان كانت ممكنة، وأؤيد دون تردد وحدة ليبيا مع تونس أن تحققت، وأرى في اتحاد إمارات الخليج في دولة الامارات العربية المتحدة خطوة وحدوية تستحق التأييد والدعم. وعموما اؤيد كل وحدة تحصل في الوطن العربي بتعريفها المذكور.

وبالمنطق نفسه وبناء على الأساس نفسه أرى من الضروري تأييد كل عمل أو خطوة من شأنها أن تساعد أو تمهد الطريق لقيام عمل وحدوي في المستقبل بين الاقطار العربية. فكل ما يمكن أن يساعد على قيام الوحدة (بهذا المعنى للوحدة) يجب منطقياً أن نعمل من أجله ونرحب به إذا ما قام، مهما كان قاصراً أم ناقصاً أم ضعيفاً. وعلى ذلك فالجامعة العربية كمؤسسة تعمل من أجل التقارب العربي وتوحيد

مواقفه مؤسسة تستحق التأييد والدعم والتقوية. فالنظرة لهذه المؤسسة يجب أن تقوم على أساس أنها قد انشئت لغرض التمهيد للوحدة وان النشاط الذي قامت به مهما كان فهو في هذا الاتجاه. أما نقائصها أو عدم نجاح كل مشاريعها فهو أمر آخر مختلف تماماً. وعلى الأساس نفسه فإن أي اتفاقية بين الدول العربية في نطاق الجامعة أو في خارجها لتوحيد أو تقريب أية ناحية من نواحي الحياة في البلاد العربية يجب أن نؤيدها وندعمها كالوحدة الاقتصادية والوحدة الثقافية والسوق العربية المشتركة... الخ. كما أن أي تقارب أو تعاون بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية مهما كان نوعه ومهما كانت درجته يجب تأييده والعمل لنجاحه. فالقاعدة هي أن كل ما من شأنه تقريب الاقطار العربية وكل ما من شأنه تقوية تعاونها وتماثل الحياة فيها أو توحيد قوانينها ونظمها واجب التأييد لأنه يمهد الطريق للوحدة.

بقي تعليق لا بد منه حول مناسبة هذا الحديث وعلاقته بقضية الوحدة في واقعها الراهن الآن في الوطن العربي. صحيح أن كثيراً من هذا الحديث هو من قبيل البديهيات إلا أن مناسبته في الوقت الحاضر هي أن مسألة الوحدة قد أخذت في الآونة الأخيرة تعالج ـ فكرياً ـ بطريقة بعيدة عن البديهيات حيث اختلطت بأمور أخرى ليست من صميمها، فمزج بينها وبين شكل الحكم ونظام المجتمع. كما استعملت في كل ذلك لغة غامضة غير مفهومة تربك أكثر مما توضح. والأثر العملي لذلك كان سلبياً ليس من الصعب ادراكه، فهو قد وضع قيوداً على الوحدة وفرض على تحقيقها شروطاً لا لزوم لها، الامر الذي أبعدها عن البسيط إلى الصعب بل ربما إلى المستحيل. وواضح أن اثقال كاهل هذه القضية المصيرية بقيود مصطنعة ووضع الشروط الصعبة على تحقيقها قد ساهم إلى حد بعيد في هبوط هذه القضية المصيرية في سلم الاولويات في حياة الأمة العربية الحاضرة. إن لغة الادبيات حول الوحدة غامضة ومتناقضة وبعيدة عن الطريقة العلمية رغم الادعاءات الكبيرة بالعلمية.

إن وضعاً ثقافياً كهذا قد ساهم إلى حد بعيد في خلق وضع نفسي مريض يتمثل في مواقف وآراء وردود فعل إزاء هذه القضية المصيرية تعرقل بدلا من أن تساعد على تحقيقها. فقد أصبح من الموضة الفكرية أن يتكلم المثقف ضد الجامعة العربية ونشاطاتها وضد كل خطوة وحدوية لا تنطبق مع جميع آرائه الخاصة في كل شيء وأن يعتبر من قبيل مؤامرات الاستعمار أن يتحد قطران عربيان لا يوافق هو على نظام الحكم فيهما. من المؤلم حقاً أن نرى المثقف العربي وهو يتكلم عن معنى الوحدة العربية بصورة صبيانية سارحة بين الغيوم، مشترطاً لتحقيقها ما يجعلها شبه مستحيلة. لا شك أن جهداً ثقافياً واسعاً نحن بحاجة إليه لإزالة هذا التشويش مبتدئين بالاوليات.

الوَحدَة والدولة القطريّة(*)

في الوطن العربي الآن أنظمة قومية المبادىء تحكم في دول قطرية. هناك مسألة النظام المنبثق من الحركة الوحدوية الذي يقود دولة قطرية. إن وضع النظام القومي المبادىء، الحاكم في دولة قطرية يختلف بالطبع عن النظام القطري المبادىء، والقطري الحكم. أو بتعبير أدق هناك أنظمة لم تنبثق من الحركة الوحدوية ولا تعتبر الوحدة من مبادئها الأساسية تحكم في إطار دول قطرية. النوعان من الأنظمة مختلفان بالطبع من حيث الانسجام.

ففي الحالة الثانية الانسجام متوافر وفي الحالة الأولى الانسجام غير متوافر. والمقال هذا يدور حول مسألة النوع الأول.

هناك ملاحظة تقديمية مهمة لا بد من توضيحها قبل الدخول في صلب الموضوع.

والملاحظة هي أن المقال لا يعالج الموضوع من ناحية النيات إطلاقاً، ولا يتناول قضايا الاخلاص او عدم الاخلاص لهدف الوحدة، فهو يقوم على اساس أن الاخلاص لمبدأ الوحدة متوافر لا غبار عليه. فالأنظمة الحاكمة في بعض الاقطار العربية القومية المبادىء، وهي موضوع هذا المقال، أنظمة مخلصة لهدف الوحدة وراغبة في تحقيقها: ذلك هو الاساس الذي يقوم عليه البحث. أما الجانب الذي ينصب عليه المقال فهو التفاعلات الموضوعية والذاتية التي تتعرض لها الأنظمة مع الظروف المحيطة بها. أي أن موضوع البحث هو الية التفاعل والتطور الذي يحصل لتلك الأنظمة دون التعرض للنيات والقناعات. وبعبارة أخرى يهتم هذا المقال ببحث ماذا يحصل للأنظمة القومية المبادىء، المخلصة في مبادئها الوحدوية، عندما تتسلم الحكم في اطار دول قطرية؟

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٠، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٤)، ص ٥ - ١٦.

منذ تعاظم الشعور القومي وصعود الحركة الوحدوية في صفوف الجماهير بعد الحرب العالمية الثانية تكون الاعتقاد الأولي بأن هدف الوحدة سيتحقق عندما تتسلم الحركة الوحدوية السلطة السياسية. ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن هذا الاعتقاد الاولي قد ازداد قوة واتساعاً بخاصة بعد أن تطور الاتجاه القومي السديمي الى حركة منظمة ثورية، والمقصود بالاتجاه القومي السديمي هو التنظيمات الوحدوية الأولى التي ظهرت في الوطن العربي والتي اتسمت بضعف التنظيم وغموض الفكرة، إذ كانت في الغالب تأخذ شكل الشعور العام والعواطف القومية، وان هي اخذت شكل الأحزاب فإنها كانت في الغالب ضعيفة التنظيم محدودة التأثير. إن تلك المرحلة البدائية قد أعقبها ظهور الحركة القومية المنظمة بشكلها الحديث، المتسمة بقوة التنظيم ووضوح الفكر نسبياً، والتي حولت العمل من مجرد الدعوة العامة الى العمل الثوري الحاسم لتسلم السلطة السياسية.

والغرض من هذا التوضيح هو القول بأن الاعتقاد بتحقيق الوحدة الذي أشرنا إليه قد ساد بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية بشكلها الحديث المتطور الحكم في بعض الأقطار العربية. كان الاعتقاد السائد هو أن تحقيق الوحدة سيكون أمراً طبيعياً ونتيجة حتمية بمجرد تسلم الحركة الوحدوية مقاليد السلطة السياسية. وقد تكون ذلك الاعتقاد من التحليل المنطقي الذي لم يكن من السهل تحديد نقاط الضعف فيه بل على العكس كان يبدو سليم التسلسل والاستنتاج. بل أكثر من ذلك، اعتبر ذلك الاعتقاد في حينه أحدث ما توصل اليه التحليل في الفكر السياسي. فمقابل النظرية القديمة التي كانت تقول بأن الوحدة تتحقق عن طريق التطور الطبيعي والتفاعل بين البلاد العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. . الخ، أتت هذه النظرية لتقول بأن الوحدة لا تتحقق عن هذا الطريق بل لا بد من الاستيلاء على السلطة السياسية واستخدامها لتحقيق الوحدة. فماذا حصل لهذه النظرية الحديثة في كيفية تحقيق الوحدة؟ إن الذي حصل معروف، وهو أن الوحدة لم تتحقق بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية السلطة السياسية في عدد من الأقطار العربية. وهي لم تتحقق حتى بعد مرور وقت كاف وهو أكثر من عشر سنوات تقريباً (مع بعض الاختلافات). فما هي أسباب ذلك؟ هل تكمن الأسباب في خطأ في النظرية أم ماذا؟

النظام القومي المبادىء الحاكم في الدولة القطرية يعيش الآن في وضع متناقض فهو قومي المبادىء والميول وملتزم بتحقيق الوحدة قبل وبعد الوصول للحكم ويحاول أثناء وجوده في الحكم أن يحقق الوحدة ولكن وضع التجزئة يستمر. فما هي أسباب

ذلك؟ ما هي العوامل التي يتعرض لها هذا النظام بحيث تجعله يستمر في حكم الدولة القطرية؟

الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة.

والمؤسسات التي تعني في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة لا بد لها من العصبية من أجل البقاء والاستمرار والدفاع عن النفس. فالدين والطائفة والنقابة والجمعية والنادي والحزب والجيش كلها مؤسسات، فهي تجمعات بشرية، وكل تجمع منها تجمع حول مسألة معينة. والتجمع البشري حول قضية معينة يؤدي بطبيعته بمرور الوقت الى تكوين شعور مشترك هو العصبية. لا بل إن التجمع يحتاج لتلك العصبية من أجل الاستمرار والدفاع عن النفس، والشعور المشترك هذا في أعماقه عاطفة مشتركة هي العصبية. لذلك نجد أن جميع هذه التجمعات البشرية قد طورت بطبيعتها نوعاً من العصبية بحكم الحاجة وبفعل العمل المشترك يعبر عنها بأشكال عديدة معروفة المظاهر، فيتكون الولاء والتعلق العاطفي وشعور الانتماء والانشداد والوحدة العاطفية. والدولة كمؤسسة من هذه المؤسسات ومن أهمها لها عصبيتها التي تكونت معها ولازمتها تعبر عنها كل مظاهر الوطنية وشعاراتها المعروفة.

اذن فللدولة، كمؤسسة، عصبية معينة تشكل بحد ذاتها قوة تدفع الفرد للانجذاب لها والانضواء تحت رايتها. ويشكل ذلك بحد ذاته عاملاً موضوعياً مؤثراً على النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية. إن الانتماء الى مؤسسة لا بد أن يعرض الفرد لعصبيتها وبالتالي لا بد أن يخلق معه درجة من شعور الانتماء والتماثل، لذلك نجد في الحياة العملية أن الفرد الذي ينتمي الى جمعية لا بد أن يدافع عنها ويسعى لمصلحتها بغض النظر (لحد ما) عن مصلحة الجمعيات الأخرى، والذي يرأس دائرة حكومية لا بد أن يهتم بما يؤدي الى نجاحها أولاً بغض النظر أحياناً عن مصلحة الدولة أو الدوائر الأخرى ويصح الشيء نفسه عن الوزير بالنسبة لوزارته وعضو النقابة والمنتمي لحزب معين وهكذا. لذلك فمن المنتظر جداً أن يتعرض الفرد الوحدوي التفكير لعصبية الدولة القطرية، فيتكون عنده بمرور الوقت عندما يتسلم الحكم نوع من هذا الشعور. فالنظام القومي الحاكم في الدولة القطرية (كأي نظام آخر) مكون من أفراد، والأفراد معرضون بطبيعة الأشياء لعصبية الدولة، حتى ولو كانت دولة قطرية. لذلك فهم بمرور الوقت ينمو فيهم شعور الانتماء والعاطفة نحو الدولة التي يحكمونها.

ومنعاً للالتباس لا بد من القول بأن التأثر بعصبية الدولة القطرية لا يعني ان ذلك النظام سيضع مصلحة الدولة القطرية دائماً فوق المصلحة القومية أو أنه سيتنازل عن مبادئه الوحدوية أو أي شيء من ذلك. فالتأثر بعصبية الدولة القطرية لا يعني ذلك، والنظام القومي سيبقى على مبادئه الوحدوية، ولكنه سيتأثر الى حد ما بالعصبية القطرية أي أنه سيكون في حالة جذب ودفع. فالوزير الذي يتعصب لوزارته والمدير العام الذي يتعصب لمديريته والنقابي الذي يتعصب لنقابته، هؤلاء لا يشترط أن يؤدي ذلك بهم الى تغليب هذه العصبيات على شعورهم الوطني العام المتعلق بالمصلحة الوطنية لمجموع البلاد. فهم يكونون هذا وذاك في الوقت نفسه، أي أنهم يملكون المشاعر العامة والمشاعر الضيقة في الوقت نفسه. وبتعبير آخر، يكون لديهم مشاعر مختلطة. إذن فالدولة القطرية التي لها عصبية كأي تجمع بشري لا بد أن تنعكس هذه العصبية على النظام الحاكم فيها متمثلاً بأشخاصه، الأمر الذي يحقن فيهم شيئاً من الولاء العاطفي، والولاء العاطفي هذا قطري بطبيعة الحال ويظهر بصورة متقطعة وممزوجة مع الولاءات والعواطف القومية التي يشعر بها الأشخاص الحاكمون.

وتجدر الاشارة هنا الى أن درجة التأثر بعصبية الدولة القطرية لا يكون متساوياً عند الأشخاص بل يكون عادة متبايناً من شخص الى شخص وبالنسبة للشخص من وقت الى آخر ومن موقف الى موقف آخر وهكذا. كما أن القول بالتعرض لهذه المشاعر الاقليمية لا يعني بالضرورة أن دور تلك المشاعر يكون حاسماً أو أي شيء من ذلك.

الدولة ـ كما يعرفها بعض المفكرين ـ مؤسسة من المؤسسات المتعددة. والمؤسسة بتعريفها الاعتيادي المقبول تقريباً هي عبارة عن مجموعة قواعد للسلوك والتصرف يتبعها مجموعة من الناس، هدفها تكييف سلوك وتصرف الفرد في ناحية وأكثر ليكون منسجماً مع تلك القواعد والهدف العام. فالنقابة والنادي والجمعية العلمية والحزب السياسي والدين والشركة والدولة كلها مؤسسات بهذا المعنى، فحواها الحقيقي مجموعة من القواعد أو القوانين التي تهدف إلى تكييف تصرف الأفراد حسب مقتضيات الهدف العام للمؤسسة. والدولة كمؤسسة بهذا المعنى تتضمن مجموعة من القوانين (المكتوبة وغير المكتوبة) وقواعد السلوك والتصرف التي تعمل كلها من أجل تحقيق الانسجام بين سلوك الفرد وهدف المجتمع ومصلحته واستمراريته وتلك هي كما يقال قواعد اللعبة.

من ذلك يستنتج منطقياً أن الدولة القطرية لا بد أن تؤثر على سلوك الأفراد فيها، بخاصة الأفراد الذين يشكلون نظامها السياسي. فالفرد الذي يحتل مركزاً سياسياً في الدولة القطرية لا يستطيع أن يتجاهل قوانينها وقواعد السلوك فيها، والقوانين هذه بطبيعتها قوانين منسجمة مع مصلحة الدولة.

فالنظام الوحدوي العقيدة لا يستطيع أن يحكم وأن يستمر الا بالانسجام مع قوانين الدولة نفسها المنسجمة هي بدورها مع مصلحة القطر.

والقوانين التي تشرع والقواعد التي تولد في المجتمع لا يمكن إلا أن تكون منسجمة مع الدولة، أي مع مصلحتها وأوضاعها المحددة ومع استمراريتها، اذ لا يمكن تصور العكس، ولو حدث ذلك لما استطاعت الدولة أن تبقى أو أن تستمر. صحيح هناك إمكانية وجود قوانين أوسع من مصلحة الدولة،كما من الممكن أن تتطور في المجتمع قواعد للسلوك ذات أهداف أوسع من ذلك، ولكن كل ذلك في حدود بقاء الدولة واستمراريتها، فالدولة شيء محدود وليس مطلقاً، كذلك تكون قوانينها التي لا يمكن أن تكون مطلقة وعامة، فهي بطبيعتها خاصة، بمعنى أنها تتعلق بشيء محدود خاص هو الدولة. ربما يقال أيضاً ان النظام الوحدوي يستطيع أن يغير بعض قوانين الدولة وان يشرع قوانين جديدة، وذلك صحيح، ولكن ذلك يبقى محدوداً في نطاق معين، فالنظام الوحدوي يستطيع أن يشرع قوانين ذات أهداف وحدوية ولكنه في عمله هذا يبقى محدود الامكانية بحدود بقاء الدولة واستمرارها فهو لا يستطيع مثلاً أن يعرض وجودها واستمرارها للخطر. فكلما ازدادت القوانين التي تهدف لما هو أوسع من مصلحة القطر، ابتعدت الدولة عن هدف البقاء والاستمرار، وهكذا حتى يصل في النهاية الى نقطة الزوال. اذن فما يستطيع النظام الوحدوي أن يفعله بقوانين الدولة القطرية يبقى محدوداً الا إذا أراد زوالها. هناك قوانين أساسية لا يمكن أن تكون الا قطرية، والنظام السياسي لا يمكنه تجاهلها أو الغاؤها، وهو مضطر الى التكيف معها، كالقوانين التي تتطلب المحافظة على حدود الدولة وسلامة أراضيها وسيادتها التامة. وهكذا يصبح النظام الوحدوي بمرور الوقت مطبقاً لقوانين الدولة القطرية ومنسجماً معها، لا بل إن الانسجام مع بعض القوانين وتطبيقها يكون واجباً وطنياً وتصبح المصلحة الوطنية (القطرية) قيمة عليا وهدفاً سامياً.

ولكن المهم في هذا الموضوع ليس الانسجام مع قوانين الدولة القطرية وقواعد اللعبة في تسيير شؤونها، بل تناقض ذلك مع الاتجاه الوحدوي وأثره على تصرف النظام الوحدوي المبادىء. النظام الوحدوي وهو يحكم دولة قطرية ويطبق أنظمتها وقوانينها لا يستطيع دائماً أن يكون منسجماً مع المصلحة القومية كما لا يستطيع أن

يتحصن بمرور الوقت ضد التأثير القطري الذي يخلقه الحكم في الدولة القطرية. النظام الوحدوي مضطر بالضرورة الى أن يتصرف قطرياً وأن ينسجم في سلوكه مع ضرورات المصلحة القطرية. كما أن ممارسة الحكم في الدولة القطرية بمرور الوقت وبالتفاعل مع الظروف لا بد أن يترك أثراً مكيفاً للسلوك مع الظروف والأوضاع السائدة في القطر. إن مسألة التفريق بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية قد تكون واضحة سهلة المعرفة في بعض الأمور ولكنها ليست كذلك في بعض الأمور الأخرى. كما أن الآثار الاقليمية التي ترشح من الحكم القطري بمرور الوقت مسألة غير منظورة وبطيئة التكوين، لذلك ليس من السهل رصدها كما ليس من السهل مقاومة آثارها.

الخلاصة هي أن الدولة القطرية تنطوي بذاتها على عامل موضوعي يؤدي الى تكييف سلوك النظام الوحدوي الى حد ما مع الأوضاع القطرية ومصلحة الدولة القطرية.

لنأخذ جانباً آخر لهذه المسألة يتمثل في أن النظام الوحدوي المبادىء عندما يضطلع بمهمة الحكم في الدولة القطرية يواجه حالات من الخيار والمفاضلة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، ولكن هذه المفاضلة غالباً ما تكون مفاضلة بين الملموس المباشر (وهو القطري) وغير الملموس البعيد (وهو القومي). فالأمور القطرية تكون في هذه الحالة أموراً ملموسة يستطيع الحاكم أن يراها وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي، في غياب الوحدة الفعلية، تبقى في عداد الأمور غير الملموسة بالنسبة لمن يتخذ القرارات ويضطلع بالحكم. فهي لا تتعلق بدولة موجودة يتولى تصريف شؤونها. كما أنها في بعض الأحيان أمور المستقبل وليست أمور الحاضر. كما أن آثار القرارات ونتائجها غالباً ما تكون غير مباشرة في المسائل القومية، ومباشرة في الأمور القطرية في مثل هذا الوضع. لكل هذه الأسباب من الممكن جداً أن يؤدي الشعور بالمسؤولية من قبل النظام الوحدوي الى أن يتخذ قرارات لمصلحة القطر الذي يحكمه قد لا تكون في بعض الأحيان منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

كما لا يخفى أن الشعور بالمسؤولية ازاء القطر الذي يتولى شؤونه ومقتضيات الدفاع عن النظام وحمايته وتثبيت أقدامه كلها عوامل من شأنها أن تساعد بمرور الوقت على تطوير نظرة واقعية تهتم بالواقع الموجود، وهو واقع القطر، أكثر من الاهتمام بمسألة الوحدة القومية. إن سقوط النظام يعني انعدام تلك الامكانية. وازاء ذلك ايهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام في الحكم الآن والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من

اهتمام وجهود لتدعيم النظام وحل مشاكل القطر الذي يحكم فيه وبالتالي المحافظة على امكانية تحقيق الوحدة حتى ولو لم يكن ذلك الآن، أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن واهمال المشاكل القطرية وصرف النظر عن تقوية النظام والتعرض بالتالي الى السقوط وضياع كل امكانية لتحقيق الوحدة؟ في مثل هذا الخيار لا يستطيع النظام الا أن يختار الطريق الأول وهو اختيار عقلي صحيح. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، وبدائل الاختيار لا تكون دائماً على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال. فالأمور عادة متداخلة بعض الشيء. الصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن النظام وحل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة، وما هو الحد الفاصل بين المرحلتين، كما تكمن في كيفية تجنب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنب تحول الحالة المؤقتة الى حالة دائمة، وهكذا.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الاهمية والخطورة والإلحاح تتطلب جهوداً واهتماماً كبيراً بالامور التي قد تستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه للتفكير والتخطيط والعمل. وبعبارة أخرى، هناك عوامل موضوعية تنبع من الواقع اليومي والشؤون العملية لتسيير الحكم والدفاع عنه وانجاح مهمته بحد ذاتها تؤدي بطبيعة الأمور إلى زيادة الاهتمام بالشؤون القطرية، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في كثير من الاحوال إلا على حساب الاهتمام بالشؤون القومية بحكم كون جهود وفعالية أي نظام مهما كان هي بالنهاية محدودة.

وبالطبع ان هذا الميل للاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام وظروف القطر الذي يحكم فيه من جميع الوجوه. كما أن هذا الميل يتطور بصورة تدريجية وغير محسوسة في الغالب حتى يصبح واقعاً. وهو واقع قد يستثير في بعض الاحيان ردود فعل معاكسة من قبل النظام لمقاومته وارجاع الامور إلى نصابها الصحيح. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فهو ملاحظ وموجود، وهو في حصيلته النهائية ميل نحو القطرية وقوة تضغط على النظام القومي المبادىء في اتجاه قطري.

من عوامل الضغط على النظام الوحدوي المبادىء أن تسيير الحكم عملية تؤدي إلى الانغماس، فتعقيدها والدخول في تفاصيلها من شأنه أن يخلق جواً خاصاً هو الجو القطري. فكل ما تنقله الحواس في الحياة اليومية تقريباً يتعلق بشؤون قطرية. والنظام مكون من أشخاص، وللاشخاص حواس تنقل إليهم المعلومات والافعال وردود الافعال، وبواسطتها يتفاعلون مع ما يحيطهم. فإذا كان جل ما يحيطهم هو شؤون القطر، لذلك فمن المنتظر أن يتكون في التدريج وبصورة غير واعية انغماس بالشؤون القطرية واهتمام خاص بها. إذ المعروف أن الانسان يتأثر بمحيطه ويتفاعل معه،

والانغماس بشؤون القطر يؤدي بالتدريج إلى تصور باهت لما هو خارج القطر، فالذاكرة تضعف والرؤيا تصبح محدودة لما لا يراه الانسان ويسمع عنه يومياً في الحياة العملية، وذلك بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها كل يوم وينغمس فيها. إن الحواس كانت دوما وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يتعود على الاشياء التي تعرض أمامه باستمرار والأذن تتعود على ما تسمعه باستمرار. فتتكون العادات ويتأثر الذهن ويبدأ الانسان يتصور أن هذا الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل ما هو موجود في العالم أو أهم ما هو موجود على الاقل. من الصعب على الانسان ادراك حقيقة الامور التي لا يراها ولا يسمع عنها ولا يحتك بها ولا يتفاعل معها حتى ولو كان وجودها حقيقياً وكان هو يعلم ذلك بالذهن المجرد. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الانسان بالتدريج وهي من عوامل قصوره وضعفه دون شك. لذلك يقال بأن زيارة بلد من البلدان تعطي من المعلومات أكثر بكثير من القراءة عنه، ولذلك يقال بضرورة أن يقوم الاشخاص المسؤولون عن الحكم دوما بزيارات للبلدان الأخرى ليطلعوا على العالم ومن أجل أن تحصل عندهم المقارنة بين الحقيقة وبين ما كونه الذهن عندهم بالتدريج من ميول متحيزة نحو المحيط الذي يعملون فيه ويتأثرون به. إن جميع الذين اتيحت لهم فرص رؤية البلدان الأخرى المتقدمة يدركون أن النظر إلى مشاكل بلادهم وهم في الداخل يختلف عن النظر لها عندما يعيشون في الخارج. إن الذين اتيحت لهم فرصة العيش في بلدان كبيرة متقدمة قوية يدركون أهمية الوحدة العربية بشكل أشد وأقوى مما كانوا عليه قبل أن تتاح لهم تلك الفرص.

إذن هناك ميل غير علمي في الذهن للانحياز نحو الوضع الذي يعيش فيه، الامر الذي يشكل بحد ذاته قوة دافعة نحو القطرية عند النظام القومي الحاكم.

وهناك الاعلام الموجه الذي يساعد بذاته على تكوين صورة مكبرة للقطر، وبالتالي يساعد على زيادة الاهتمام بشؤون القطر. فالاعلام الموجه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام لا يستطيع إلا أن يبالغ وأن يكبر صورة ذلك القطر. ومن خلال تلك الصورة الوردية الناصعة التي يرسمها يوحي بصورة لاواعية بالاكتفاء الذاتي وبعدم الحاجة لما هو وراء الحدود وهكذا يساهم في تقوية الانجذاب نحو الشؤون القطرية.

كما أن مصادر المعلومات كأجهزة الامن التي تشكل القنوات التي يحصل النظام بواسطتها على الاخبار والحوادث التي تقع في الخارج غالباً ما تقوم بدور مساعد لهذا الاتجاه، فهي أجهزة تبقى في أساسها قطرية مهما طعمت بالعناصر القومية الاتجاه، تخشى المسؤولية ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح للنظام. لذلك فمن المنتظر أن تصب جهودها في الاتجاه القطري أكثر من أي اتجاه آخر.

تلك هي عموما حدود الظاهرة. فماذا يمكن أن نعمل من أجل معالجتها؟ هل يستطيع النظام القومي المبادىء أن يتخذ اجراءات وأن يقوم بأعمال من شأنها تعديل هذه الميول؟ هذا هو المهم طبعاً. هناك المبدأ القائل بضرورة معالجة القضايا القطرية من وجهة نظر قومية (أي على أساس قومي) وهو مبدأ يبدو أنه مقصود كمعادلة لحل هذا التناقض، وكان سبب وضعه من الاساس هو الاحساس باحتمال قيام مثل هذا الوضع. ومهما يكن فهو ينطوي على جانب ايجابي هو الوعي بوجود مثل هذه المشكلة على الاقل، أي التنبه لوجودها. ولكنه من الناحية الأخرى، يبقى مجرد مبدأ يصعب ايجاد الصيغ العملية لتطبيقه.

لذلك فالمسألة باقية دون معالجة طالما أن التجسيد العملي لذلك غير موجود أو غير معروف تماماً.

هل هناك ما يمكن أن يعمل في هذا الخصوص؟ أي هل توجد اجراءات أو أعمال يمكن القيام بها لتحييد هذا الميل أو على الاقل لتخفيف أثره؟ الجواب على ما أعتقد ايجابي.

هناك مثلا التربية والثقافة التي يمكن أن توجه بإتجاه يغرس ويقوي الاتجاه القومي عند الشعب، بخاصة الجيل الجديد. فالتوجيه القومي للشعب بجميع أشكاله وبمختلف وسائله من الكتب المدرسية إلى التماثيل والنصب التذكارية مسألة مهمة جداً لأنها بتكوين رأي عام قومي الاتجاه تخلق قوة معدلة للوضع القطري، وضاغطة في الاتجاه المعاكس. وبذلك يجد النظام عوناً لاتجاهه القومي ومساعداً له للتغلب على الاعتبارات القطرية، بخاصة الزيادة والمغالاة في الاهتمام بها. فالظروف التي تخلق في الدولة القطرية اتجاها منسجماً معها تجد ما يعدلها في الرأي العام القومي الاتجاه وإلا فإن الدولة القطرية ككيان حي مستمر يصارع من أجل البقاء والدفاع عن النفس، لا بد أن تنعكس أوضاعها على الرأي العام وتحصل بالتدريج عملية التلاؤم فيتحول الرأي العام بالتدريج إلى رأي عام قطري. أما إذا كان الرأي العام قومي الاتجاه فإنه يشكل بذلك قوة معدلة لتلك الميول، وربما مؤثرة فيها عن طريق التفاعل المتقابل. من هنا كان دوماً التأكيد على أهمية التوجيه القومي وطبع جميع مظاهر الحياة العامة بالطابع القومي.

وتحتل مسألة التربية القومية في التعليم بمختلف مستوياته أهمية خاصة في تكوين جيل قومي المبادىء، مؤمن بالوحدة من أجل ضمان المستقبل، بخاصة بعد أن واجهت مسألة الوحدة ما واجهته من انتكاسات وما رشح من تلك الانتكاسات من أفكار الضعف والهزيمة وهبوط الروح المعنوية.

وبالمنطق نفسه، وبدرجة لا تقل الحاحاً عن ذلك، هناك حاجة ملحة جداً إلى التثقيف القومي في داخل المنظمات السياسية التي تضطلع بمسؤولية الحكم، فهي الادوات التي تقود الدولة وتقود البلاد، الامر الذي يجعل لنوعية ميولها أهمية مركزية في تقرير النتائج. ولا يخفى أن المنظمات السياسية التي تقود الحكم في الدولة القطرية هي ذاتها معرضة لآثار الميول القطرية الناضحة من ظروف الحكم والدولة، لذلك فهي بحاجة إلى حماية من اخطار هذه الميول ومقاومتها وتعديل آثارها بالتثقيف المستمر والتربية السياسية.

وعلى العموم هناك حاجة إلى مراجعة دورية للأوضاع الفكرية والثقافية لدى الرأي العام وفي داخل المنظمات السياسية وفي مؤسسات المجتمع كافة، وإلى تنظيم حملات ثقافية معاكسة للميول التي تنشأ عن الظروف القطرية تأخذ شكل حملات منظمة واسعة النطاق تتناول وسائل الثقافة وقنوات التربية العامة كافة.

هناك مجال آخر من الممكن القيام بشيء مفيد فيه للغرض الذي نتحدث عنه وهو التقريب بين القطر الذي يقوم فيه النظام القومي وبين الاقطار الأخرى بكل ما تعنيه عبارة التقريب. فالنظام الحاكم يقود السلطة السياسية، ويسيطر عليها وبيده اتخاذ القرارات، لذلك فمن الممكن جداً أن ينهج نهجاً من شأنه أن يربط القطر الذي يحكمه بالاقطار العربية الأخرى في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وزيادة الروابط هذه من شأنها أن تخلق وضعا من التشابك وتبادل المصالح والعلاقات المعنوية والمادية المتقابلة التي تشكل بمجموعها قوة ضاغطة في اتجاه الوحدة أو على الاقل معدلة للميول القطرية وصمام أمان ضد ما ينتج عنها.

هناك أمور كثيرة يمكن أن تعمل في مجال تسهيل تجارة المرور وانتقال اليد العاملة وحرية عمل العمال الفنيين وغير الفنيين وأصحاب المهن والخريجين بدلا من معاملتهم معاملة رعايا الدولة الاجنبية كما هو متعارف عليه دولياً. هناك مسألة حرية السفر إلى البلاد العربية وحرية دخول ابناء البلاد العربية واقامتهم وسكناهم وكل ما يتعلق بذلك من اجراءات، وهناك مسألة حرية الشراء والبيع والتملك والتجارة والبناء وتأسيس فروع للشركات والمكاتب التجارية.

وهناك كل مسائل الامور الاجتماعية كالزواج وإقامة الزوجات ومنح الجنسية. وفي الناحية الثقافية والتعليمية هناك الكثير مما يمكن أن يعمل من أجل زيادة الترابط والدمج كقبول الطلبة ومنح الشهادات ومعادلتها والبعثات والزمالات والمساعدات المالية وانتقال الطلبة وإقامتهم وتوحيد المناهج والكتب المدرسية ونظم التعليم.

وفي مجال السياسة الاقتصادية أصبح من المعروف أنه من الممكن لا بل من المفيد

جداً الاتجاه نحو التكامل والوحدة الاقتصادية والغاء الحواجز الجمركية وزيادة حجم التبادل التجاري. كما لا يخفى أثر المشاريع الاقتصادية المشتركة في تكوين المصالح المتبادلة والقاعدة المادية للتوحيد، أي خلق ظروف اقتصادية تجبر على التوحيد وتجعل الانفصال مضراً أو حتى غير ممكن. فالمواصلات المشتركة كالطرق وسكك الحديد وخطوط انابيب نقل النفط وأساطيل النقل البحري وناقلات النفط وشركات الطيران والاستثمار الموحد لأحواض الانهار ومشاريع توليد الطاقة ومكافحة الآفات الزراعية والمصافي المشتركة، كلها أمثلة عن المشاريع التي فيها مصلحة للجميع ومن شأنها أن تخلق تشابكاً في المصالح يمتن بدوره وشائج الشعور القومي.

إن جهود التقارب والاندماج من الممكن أن تشمل أيضاً نواحي التشريع والاوضاع الادارية والتنظيمية كافة. فللدولة عدد كبير جداً من القوانين والانظمة والقرارات التنظيمية أكبر بكثير مما نعرف وما يخطر على البال لأول وهلة، ولا بد أن يكون هناك قسم منها على الأقل من الممكن إعادة النظر فيه وتعديله لجعله موحداً مع ما هو موجود في قطر أو أكثر من الأقطار العربية.

فليست القوانين الخطيرة المختلف عليها هي المقصود هنا، بل هناك قوانين كثيرة أخرى غير مختلف عليها وليست في الانتباه العام من الممكن تعديلها دون أن يخلق ذلك أية صعوبة قطرية. فالقوانين البحرية واستعمال الطوابع والمرور والمرافعات والعقوبات وتنظيم الامور الحقوقية والنفوس أمثلة على ذلك.

كما توجد أمور كثيرة يمكن توحيدها بقصد خلق التماثل مع الاقطار العربية يمكن الوصول بها للتفاصيل كالتقسيمات الادارية والعملة والمقاييس والأوزان وغيرها. وعلى العموم، المقصود من كل ذلك هو العمل من أجل خلق أعلى درجة ممكنة من التماثل مع الاقطار العربية في مختلف نواحي الحياة بقصد ايجاد مظاهر حياة قومية موحدة تساعد بدورها على خلق ذهن موحد وتقاوم ميول الاختلاف القطري والشخصية القطرية.

وأخيراً لا بد من الاشارة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الفن والأدب بجميع أشكالهما في تكوين الرأي العام القومي والاستفادة القصوى من مبتكرات الصناعة الحديثة في هذا المجال كالسينما والمذياع والشاشة الصغيرة. وحتى المؤتمرات بجميع أنواعها العلمية والفنية والمهنية والنقابية والسياسية والطلابية وغيرها يمكن أن تلعب دوراً ايجابياً في ذلك. فاجتماع ابناء البلاد العربية في مثل هذه المناسبات وتعارفهم واطلاعهم على قطر عربي آخر أمور من شأنها أن تساعد بصورة غير مباشرة على التقارب والتفاهم وتذويب الفوارق النفسية والفكرية.

وباختصار المقصود من كل ذلك هو أن يعمل النظام القومي كل ما هو ممكن ولأقصى حد من أجل خلق التماثل والاندماج مع الاقطار العربية الأخرى.

وفي هذا الصدد لا بد من الايضاح أن المقصود هو أن يقوم النظام الوحدوي بذلك لوحده بدون اشتراط المقابلة بالمثل، أي أن ينجز ذلك حتى ولو لم يقم القطر أو الاقطار العربية الأخرى بعمل مماثل. فمبدأ المقابلة بالمثل كما هو معروف مبدأ يحكم العلاقات بين الدول المستقلة ولا يصلح اطلاقاً للتطبيق بين الاقطار العربية، والنظام الوحدوي منتظر منه بصورة تلقائية أن يتجاوز ذلك.

الملاحظة الايضاحية الأخرى هي أن القول بأهمية مثل هذه الاجراءات يجب ألا يعني اطلاقاً أنها كافية أو أنها تؤدي تلقائياً إلى الوحدة أو أي شيء من ذلك. إن خلاصة هذا المقال هي أن النظام الوحدوي المبادىء الذي يحكم في دولة قطرية سرعان ما يجد نفسه أمام ضغط عوامل قطرية نابعة من صميم أوضاع الحكم ومقتضيات الدولة وبدلا من أن يتركها تؤثر فيه يستطيع هو أن يعدل مفعولها بإجراءات معاكسة. أما الاجراءات المعاكسة هذه فهي لا تؤدي بذاتها إلى الوحدة. بل قد تساعد على قيامها سلبياً على الاقل، أي بإضعاف الميول القطرية. أما الوحدة فهي في النهاية عملية ثورية لا يصنعها إلا العمل الإرادي.

الوَحدة والاستِقلال(*)

قبل أن نستهل مناقشة العلاقة بين الوحدة والاستقلال، قد يكون مفيداً أن نعرف الاستقلال وأن نحدد القضية التي تحاول هذه المقالة القاء الضوء عليها. القضية، التي هي موضوع هذه المقالة، هي مدى انسجام الدولة الصغيرة مع متطلبات الاستقلال في عصرنا الحديث، ومغزى ذلك بالنسبة لوضع التجزئة العربية الحاضرة. هل أن ظهور الدولة الصغيرة في الوطن العربي اليوم مسألة تؤدي إلى تصديع الاستقلال الوطني أم لا؟.. وفي النهاية أليست الوحدة العربية هي السبيل المضمون للمحافظة على الاستقلال ازاء العالم الخارجي؟.. تلك هي القضية التي يحاول هذا المقال القاء الضوء عليها.

ونقطة البداية في البحث هي: ماذا نعني بالاستقلال؟.. الاستقلال مشتق من

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ١٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ٣ - ١٤.

السيادة. . والسيادة تعني، حسب مبادىء العلوم السياسية، المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية والداخلية، متجسدة بالمقدرة الكاملة في اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بتصريف تلك الشؤون. الاستقلال يعني المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية متجسدة بالمقدرة الكاملة على اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بذلك. ومن ذلك يتضح أن الاستقلال يعني ذلك الجزء من مضمون السيادة المتعلق بالشؤون الخارجية، أي العلاقة بالدول الأخرى. ومن أجل زيادة التوضيح لا بد من الاشارة إلى أهمية عبارة «المقدرة الكاملة»، أي المقدرة المطلقة. فالمقدرة يجب أن تكون كاملة أو مطلقة في تصريف الشؤون الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، بما في ذلك سن التشريعات. .

ذلك هو المقياس الثابت النظري للاستقلال. والدولة تكون مستقلة بمقدار ما تقترب مقدرتها من الكمال في اتخاذ القرارات في سياستها الخارجية والداخلية. وبالعكس يكون الاستقلال منقوصاً بمقدار ما تتحدد تلك المقدرة.

ذلك من ناحية التعريف النظري للاستقلال، أما من الناحية العملية، فالسؤال المهم، بالنسبة لموضوع البحث، يتعلق بالتطورات التي حدثت في عالمنا الحاضر، التي تدفع في طريق الابتعاد عن الاستقلال الحقيقي. وبعبارة أخرى: هل في عالمنا الحاضر اتجاهات تبعد الدولة الحديثة عن الاستقلال؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الاتجاهات وكيف تؤثر، بصورة خاصة، على أوضاع الدول الصغيرة؟ وسؤال كهذا يبدو، للوهلة الأولى، غريباً. إذ المعروف أن عصرنا الحديث هو عصر تثبيت استقلال الدولة وحمايته بسبب نمو تأثير الرأي العام الدولي وازدياد تأثير مبادىء القانون الدولي وظهور الامم المتحدة وشيوع مبادىء عامة تدعو إلى احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤون الغير واستنكار استخدام القوة في العلاقات الدولية وإلى التوازن في مراكز القوى في العالم. . الخ . . كل ذلك صحيح، فالوضع السياسي، في عالمنا الحاضر، يختلف عما كان عليه قبل قرون، عندما كانت العلاقات الدولية معتمدة، إلى حد بعيد، على القوة. . ولكن عالمنا الحاضر درجة عالية من تنوع الاتجاهات وتباين التيارات. فكما تنمو فيه اتجاهات معينة، تنمو فيه، أيضاً، اتجاهات مضادة لها. فالعصر الحديث يشهد تطورات أخرى معاكسة لاتجاه حماية استقلال الدول، أي أن في عالمنا الحاضر تيارات من شأنها اضعاف استقلال الدولة الحديثة بدلا من تقويته. فما هي هذه الاتجاهات؟

قبل الخوض في موضوع الاتجاهات المضادة لا بد من التنويه بنقطة مهمة تتعلق بصميم الموضوع. إذا كان صحيحاً أن عالمنا الحاضر قد شهد تطورات لصالح تثبيت استقلال الدولة، فذلك لا يعني اطلاقاً اختفاء الميل إلى استخدام القوة ازاء الغير اختفاء نهائياً. فعالمنا الحاضر لا يزال يضع في حسابه، بصورة واضحة، احتمال استخدام القوة في التعامل الخارجي وتهديد استقلال الدولة، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الدولة الحديثة بقوات مسلحة. قليلة جداً تلك الدول التي لا تحتفظ بقوات

مسلحة أو التي لا تولي عناية لذلك. فما هو السبب؟ أليس لحماية الاستقلال من تهديد محتمل؟ إذن فالاحتمال لا يزال قائماً، وعصرنا الحديث يعرف حالات عديدة لاستخدام القوة لاحتلال أراضي الغير وتهديد الاستقلال الوطني لدولة أو لدول أخرى. لا بل ان التطور العلمي الحديث في صناعة الاسلحة قد جعل الحرب الخاطفة ممكنة، حيث أصبح من الممكن احتلال أراضي الغير أو تحقيق اغراض عسكرية بفترة قصيرة نسبياً قبل أن يستطيع الرأي العام العالمي أو أية قوة أخرى أن تفعل شيئاً. إذن، فالدولة الحديثة، وبخاصة الدولة الصغيرة، لا تزال مهددة في استقلالها الخارجي، باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها. وذلك ليس بالظاهرة الجديدة، بل هو استمرار لظاهرة قديمة قدم ظهور الدولة، ورثها عالم اليوم من عالم الأمس.

ولكن، إلى جانب ذلك، هناك اتجاهات حديثة من انتاج عصرنا الحديث تعمل في اتجاه معاكس لاستقلال الدولة يمكننا التعرض لها فيما يلي من البحث:

أولاً: هناك مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر من مهمات الحكومة، وبعبارة أدق من مسؤولياتها. فعلى أثر ما أصاب الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، بخاصة الأزمة الحادة الشهيرة في الثلاثينات من هذا القرن، نمت في عالم الغرب افكار تدعو لسيطرة الحكومة على الشؤون الاقتصادية حماية للمجتمع وللمصلحة العامة بدلا من تركها بيد الافراد أصحاب المصالح الاقتصادية الذين يتصرفون بدافع مصالحهم الذاتية الخاصة في الربح. وبذلك ظهرت البرامج الاقتصادية العامة التي تتولى الحكومة تنفيذها، وأصبحت الحكومة مسؤولة إلى حد ما عن الشؤون الاقتصادية وازداد تدخلها في هذه الشؤون.

ولعل التطور الأهم الذي دفع في هذا الاتجاه هو ظهور الافكار الاشتراكية، بكل ما تحمله من أفكار التخطيط واضطلاع الحكومة بمسؤولية تامة لتسيير الاقتصاد الوطني وتنظيم الحياة الاقتصادية والاضطلاع بعملية التنمية وفق خطط اقتصادية تنفذها بصورة مباشرة.. ولعل من أهم ما حققته الافكار الاشتراكية من آثار، في عالمنا المعاصر، هو أنها قد ثبتت مبدأ المسؤولية العامة في الحياة الاقتصادية. أقول حدث ذلك بتأثير الاشتراكية، سواء أكانت أممية أم غير أممية.

ففي اقطار العالم الثالث، حيث الحاجة إلى التنمية الاقتصادية ملحة، وحيث حصلت تلك البلدان على استقلالها اثر تصفية الاستعمار القديم في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية نشأ هذا الاتجاه. وحيثما قامت الدولة الحديثة، دولة الاستقلال، اعتبرت مسؤولية الحكومة عن التنمية أمراً بديهياً. وبذلك ظهر التناقض بين الرغبة والواقع. إن الحكومة مسؤولة عن رفع مستوى المعيشة للجمهور ولكن عدداً كبيراً من

تلك الدول هي دول صغيرة محدودة الامكانيات من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية. فالتنمية تحتاج إلى رأس المال لتمويل المشاريع لتنمية الموارد الطبيعية أو البشرية. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من استيراد السلع الانتاجية وحتى الاستهلاكية والخبرة الفنية.. كل ذلك يحتاج إلى عملة صعبة أكثر مما تستطيع البلاد أن تحصل عليه من مصادرها الذاتية. وبذلك ظهرت مشكلة نقص رأس المال ونقص العملة الصعبة. وقد ازدادت المشكلة تعقيداً باضطلاع الحكومة في الدولة الحديثة بمسؤوليات الخدمات العامة التي أصبحت، بتأثير الافكار التقدمية الجديدة التي شاعت في العالم، من مسؤوليات الحكومة أيضاً: كالتعليم والصحة والمواصلات.. الخ.

إذن، فحكومة الدول الجديدة في العالم الثالث، وهي المسؤولة عن حماية الاستقلال الوطني ازاء الدول الأخرى، والتي تضطلع بمسؤولية تصريف الشؤون الخارجية، تتحمل، في الوقت نفسه، الاعباء المالية التي تتطلبها التنمية والخدمات. وعندما يحدث أن تكون الموارد الذاتية للدولة غير كافية لسد تلك الاعباء يحصل الوضع الحرج وينشأ التناقض، وهو ما حصل الآن في أغلب حالات دول العالم الثالث. ان وضعاً كهذا لا بد أن يؤدي في الامد الطويل إلى الضغط على الاستقلال الوطني.

ثانياً: هناك أعباء مالية جديدة نشأت عن طبيعة الدولة الحديثة.. أي أن الدولة الحديثة، بحد ذاتها، غالية الكلفة. فالحد الأدنى الضروري لتسيير الدولة الحديثة قد ارتفع عما كان عليه في الماضي بسبب تطورات العصر الحديث بحد ذاتها. فالحكومة الحديثة ذات كلفة عالية بسبب نمو جهاز الادارة وأجهزة الأمن والشرطة. كما أن مسألة التمثيل الخارجي قد أصبحت ذات كلفة أكبر بإزدياد عدد الدول وظهور العديد من المنظمات الدولية. يضاف إلى ذلك مؤسسات الدولة المستقلة التي نشأت حديثاً والتي أصبحت من مظاهر الاستقلال كإنشاء شركة طيران ومصرف مركزي وغيرها من المؤسسات، ناهيك عن مصروفات المخابرات والاعلام والعلاقات العامة. وهنا يصح نفس ما قيل عن موضوع التنمية والخدمات من حيث علاقة هذه الاعباء المالية التي تتحملها حكومة الدولة الصغيرة المستقلة حديثاً المحدودة الموارد بقضية الاستقلال، والذي ينعكس في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، بخاصة مع الدول الكبيرة الغنية.

ثالثاً: وفي مجال تطور العلوم التطبيقية في الصناعة، حدث تطور هام ذو علاقة وثيقة بقضية التنمية.

التنمية، كما هو معروف، تحتاج من جهة، إلى رأس المال، كما أوضحنا

سابقاً، ومن جهة أخرى تحتاج إلى سوق واسع لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها مشاريع التنمية من أجل أن تكون تلك المشاريع اقتصادية. المقصود بأن تكون اقتصادية هو ببساطة أن يكون مردودها أكبر من كلفتها بحيث يتولد فائض يمكن إعادة استثماره في مشاريع جديدة. وهكذا تستمر عملية تكوين رأس المال وزيادة الاستثمارات. إذن، فالسوق الواسعة التي تستطيع أن تمتص انتاج المشاريع الجديدة أمر أساسي لعملية التنمية، فأين هو ذلك في الدولة الصغيرة المحدودة السوق المبتدئة في سلم التنمية؟ قد يقال، مثلا، انه يمكن تصريف فائض الانتاج عن طريق التصدير إلى الخارج، ولكن محدودية ذلك واضحة بالنسبة لدولة صغيرة فقيرة الامكانيات ذات مستويات اقتصادية وفنية منخفضة عندما تحاول أن تدخل مجال التصدير ومنافسة انتاج الدول الصناعية المتقدمة. السوق الوطني لا بديل له في عملية التنمية، ولكن ذلك ليس هو كل المقصود. إضافة إلى هذا الوضع الحرج بالنسبة للدولة الصغيرة من حيث ضيق سوقها المحلي فإن التطور الحديث في العلوم التطبيقية في الصناعة قد أدى إلى تفاقم المشكلة. فالوحدة الانتاجية التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي لصناعة سلعة ما هي نفسها قد حدثت فيها تحسينات بسبب التقدم العلمي والاختراعات الحديثة، فاصبحت قادرة على أن تنتج كمية أكبر من السلع مقارنة بما كانت عليه في السابق. كما أن طرقا انتاجية جديدة قد ظهرت بحيث أصبحت الوحدة التي تمثل الحد الادنى الاقتصادي قادرة على انتاج اضعاف ما كانت تنتجه في السابق من السلعة نفسها. كل ذلك يعني أن الوحدة الانتاجية التي كانت اقتصادية لحجم سوق معين قد أصبحت، بعد التحسين أو بعد اختراع طريقة جديدة في الانتاج، تحتاج لسوق أكبر من أجل أن تبقى اقتصادية، وإلا فإن استخدامها سيؤدي إلى ظهور فائض في الانتاج على ما يستطيع السوق الداخلي أن يمتصه. وبعبارة أخرى: ان ثمار التقدم العلمي، من أجل أن توضع في الاستخدام ويستفاد منها، لا بد أن تكون السوق واسعة بمقدورها أن تمتص الزيادة في الانتاج الناتجة عن ذلك، وإلا فلا يمكن استخدامها.

إذن، فالدولة الصغيرة المحدودة السوق عليها، والحالة هذه، أن تختار بين أن تستفيد من التقدم العلمي والفني وتستخدم الآلات والطرق الانتاجية الجديدة ويحصل لديها فائض في الانتاج، وبين أن تبقي على استخدام الآلات والطرق القديمة... وفي كلتا الحالتين تتحمل ضرراً اقتصادياً سببه ضيق السوق الداخلي الناتج عن قلة السكان أو ضعف قوتهم الشرائية أو الاثنين معاً.

ذلك في مجال انتاج السلع الاستهلاكية.. ولكن المشكلة تزداد تعقيداً وحدّة في مجال انتاج السلع الانتاجية. المعروف أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تصبح ممكنة دون أن تستطيع الدولة النامية أن تنتج السلعة الانتاجية نفسها، أي أن تنتج الآلات

التي تنتج آلات صناعة السكر أو الاقمشة أو غير ذلك. والسلسلة تتعقد أكثر والمشكلة تزداد أكثر عندما نتحدث عن الآلات التي تنتج تلك الآلات، وهكذا. . فإذا كانت السوق المحلية للدولة الصغيرة الفقيرة أضيق من أن تستوعب ما تنتجه مشاريع التنمية من سلع استهلاكية، السكر والاقمشة أو الترابة مثلا، فإنها، بالطبع، ستكون أضيق إذا ما فكرت تلك الدولة بإنتاج الآلات التي بدورها تنتج آلات صناعة السكر أو الاقمشة أو الترابة. . والتنمية الحقيقية لا تحصل دون ذلك. إن خطأ شائعاً يرتكب عندما نتحدث عن التنمية بلغة المشاريع لسد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية للحلول محل الواردات، فذلك ليس إلا بداية التنمية، والبداية ليست هي كل شيء، فالسلسلة يجب أن تستمر لتدخل البلاد في مجال انتاج السلع الانتاجية نفسها إذا أرادت تحقيق تنمية حقيقية.

رابعاً: هناك تطور حديث آخر يدفع في الاتجاه نفسه، هو تطور وسائل الاتصال والحصول على المعلومات في عالمنا الحديث. فالدولة في العالم الثالث الآن أبعد ما تكون عن العزلة عن العالم الخارجي، فالسفر وظهور وسائل الثقافة الجماهيرية ووسائط الاعلام الحديث وظهور الاعلان التجاري، بوسائله وضخامته الحديثة التي نشهدها اليوم، كلها قد أدت إلى شيوع المعرفة عن السلع والخدمات الجديدة وعن انماط الحياة في الدول المتقدمة الغنية. فالجماهير في دول العالم الثالث، أخذت تشعر بالفرق الشاسع بين مستوى معيشتها وبين مطامحها التي ساعدت المعرفة عن العالم الخارجي في تكوينها. وقد أدى ذلك إلى تقوية الشعور بضرورة السرعة في تحسين مستوى المعيشة للوصول إلى مستوى المعيشة في العالم المتقدم، الامر الذي يشكل ضغطاً سياسياً على حكومات تلك الدول. والمشكلة تظهر بشكلها الحاد في الدولة الصغيرة الفقيرة، حيث يشعر الجمهور فيها بالفرق الشاسع بين واقعه وبين ما يرغب أن يكون عليه. ومن الطبيعي أن تعتبر الحكومة الموجودة هي التي يجب أن تتحمل هذه المسؤولية. وما حالة القلق وعدم الاستقرار التي نشهدها في كثير من بلدان العالم الثالث إلا بسبب التناقض الذي تعيش فيه تلك البلدان. . كل ذلك يشكل ضغطاً سياسياً على الحكومات القائمة في تلك البلدان. فالحكومة، في مثل هذه الاوضاع، تحاول مثلا، أن تعمل أقصى ما تستطيع في مجال التنمية الذاتية، ولكنها، في النهاية، عندما لا تستطيع أن تحل المشكلة، لا بد أن تتجه إلى الخارج. . فيأتي موضوع المساعدات الاجنبية. . وفي غمرة عملية التفتيش والحصول على تلك المساعدات لا بد أن تكتشف تلك العلاقة الجذرية بين السياسة والاقتصاد ويتضح لها أنه بين قضية الاستقلال وقضية التنمية ورفع مستوى المعيشة (بخاصة عندما يراد أن يحصل ذلك بشكل سريع تخفيضاً للضغط الداخلي) تناقض عملي واضح: فتعزيز احداهما لا بد أن

يكون على حساب الأخرى.

خامساً: الوضع السياسي الدولي، الحاضر نفسه، قد شهد تطوراً مهماً يجلب الانتباه، هو ظهور الدول الكبرى ذات النشاط العالمي. فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي دول كبرى يتسع نشاطها وقدراتها ليشمل جميع أرجاء العالم. والسوق الاوروبية المشتركة سائرة تدريجياً لأن تصبح كتلة عالمية كبرى من هذا النوع. وكل من الدول الكبرى قد كون حوله معسكراً متحالفاً معه، وبذلك ازدادت عملية الاستقطاب وظهرت الاحلاف العسكرية والكتل الاقتصادية. المهم، في ظاهرة الدولة الكبرى، هو أن مجال نشاطها أصبح العالم كله. فهي، من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تعمل وتؤثر في أي مكان من العالم. وأدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والحصول على المعلومات، عن طريق الاقمار الصناعية والتصوير الجوي، إلى أن أصبحت معلوماتها عن الدول الأخرى عالمية والى حد بعيد غير محدودة. ثم ظهرت، وتطورت بسرعة، وسائل التأثير في الدول الأخرى عن طريق الاعلام والمخابرات. ووكالة المخابرات المركزية الامريكية خير مثال على النشاط العالمي الذي تقوم به. فقد كشفت التحقيقات الأخيرة التي ظهرت عنها ذلك الدور الواسع المتنوع المجالات الذي تلعبه في الشؤون الدولية، والامكانيات الهائلة المسخرة في نشاطها. وعندما جرت انتخابات الرئاسة لآخر مرة في حياة الرئيس ديغول في فرنسا قالت احدى صحف فرنسا الكبرى، تعليقاً على دور المخابرات المركزية الامريكية في تلك الحملة الانتخابية، انه من الصعب الحديث عن استقلال الدول مع وجود المخابرات المركزية الامريكية في عصرنا الحديث، حتى أصبح من الممكن تسمية هذا العصر بعصر المخابرات المركزية الامريكية. إن وسائل الضغط والحصول على المعلومات والتدخل في الشؤون الداخلية والتأثير الاعلامي والنفسي والزعزعة الداخلية، كلها أمور قد تطورت وسائلها وأصبحت وسائل بيد الدول الكبرى للتأثير، بواسطتها، على الدول الصغرى. إن عملية اختراق استقلال الدولة الصغيرة، من قبل الدول الكبرى، بالوسائل غير المباشرة وبالطرق التي تستهدف جوهر الاستقلال، وليس شكله، قد ازدادت في عصرنا الحديث. إن ما ظهر مؤخراً من معلومات عن نشاط وكالة المخابرات المركزية الامريكية شيء كثير، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون حقيقة هذه المؤسسة، من حيث السعة والقوة واتساع النشاط، أكبر من ذلك. هذه المؤسسة تعمل على نطاق عالمي في جمع المعلومات والتأثير في الاوضاع المحلية للبلدان الأخرى بما يتلاءم مع مقتضيات السياسة الخارجية الامريكية. إن قوة هائلة، كقوة هذه المؤسسة، لا يمكن أن يصد تأثيرها جدار الدولة الصغيرة الفقيرة في امريكا اللاتينية أو في آسيا أو في افريقيا، لا بل أنها مؤثرة حتى في أوضاع الدول الاوروبية الغنية والقوية.

هذه هي صورة الوضع في عالمنا المعاصر بالنسبة لاستقلال الدولة الصغيرة.. ذلك الاستقلال الذي يتعرض لتأثير القوى والتيارات المشار اليها. المهم هو التنويه بأن عصرنا الحديث يتسم بالحرص على مظاهر الاستقلال وشكلياته. أما الجوهر والمضمون فهو، في الحقيقة، معرض لعوامل التعرية والتآكل بفعل تأثير هذه القوى.

لقد نشأ، في عالمنا المعاصر، تيار خفي، بخاصة بالنسبة للدولة الصغيرة، بين المحافظة على الاستقلال شكلا وروحاً وبين تحقيق شيء من التقدم والتنمية والرفاه للجماهير الفقيرة. إن الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من فرص التقدم المتاحة والحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية أمور من الصعب تحقيقها في عالمنا المعاصر بالنسبة للدولة الصغيرة، دون تحديد ارادة الدولة في تصريف شؤونها الخارجية وتحديد مواقفها من القضايا الدولية المطروحة وتحديد نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى.

قد يقال، مثلا ان الاستقلال مسألة نسبية، وهو بتعريفه النظري لا وجود له في عالمنا المعاصر، عالم المصالح المتشابكة والعلاقات المعقدة، فلا توجد دولة مستقلة غير الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، وحتى استقلال هاتين الدولتين، بالمقياس المطلق، محدود أيضاً. فاستقلال الولايات المتحدة الامريكية نفسها محدود بفعل تأثير وجود الاتحاد السوفياتي.. وهكذا..

أظن أن مثل هذا التحليل، وان كان ينطوي على شيء من المنطق النظري، إلا أن الاستنتاجات التي يمكن أن يوصل إليها، صعبة القبول. فالاستقلال، بمعنى حرية التصرف في العلاقات الدولية، شيء جوهري، ولا يمكن قبول تحديده بحجة الواقع الموجود. صحيح أنه لا يوجد هناك مقياس مطلق للتفريق بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة ولا للتفريق بين ما يمس الاستقلال وما لا يمسه، ولكن كل ذلك لا يمكن أن يؤدي بنا إلى التسليم بسلامة الوضع الراهن في العلاقات الدولية. في عالمنا المعاصر وضع أصبحت فيه الدول الصغيرة الفقيرة لا تملك من الاستقلال إلا الشكل تقريباً. فهي مسلوبة الارادة تقريباً في تصريف شؤونها الخارجية، وأسيرة اما لمصالحها الاقتصادية الملحة أو للضغوط الموجهة عليها والتأثيرات الخفية التي تفعل فعلها في سلب أو اضعاف تلك الارادة. إن تحليل عملية التصويت، التي تجرى سنوياً أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة، توضح كيف تحدد الدول الصغيرة الفقيرة مواقفها ازاء القضايا المطروحة للبحث، وعلاقة ذلك بمواقف الدول الكبيرة الغنية. إن مسألة الحد من الاستقلال بالنسبة لبعض الدول الصغيرة قد وصل إلى درجة أصبحت فيه بوضع يشبه وضع الحماية غير المعلن.

لنتحول الآن إلى مناقشة الموضوع بالنسبة للبلاد العربية. ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للوضع في الوطن العربي؟ ولنبدأ أولاً بخطر الصهيونية العالمية على استقلال البلاد العربية، أو على الاقل على جزء مهم منها.

الصهيونية حركة عدوانية ذات مصالح توسعية معروفة، وهي ترمي إلى تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تستطيع أن تسيطر على المنطقة وأن تتوسع على حسابها، بخاصة وأنها تتجه نحو تكوين قوة نووية وقد أصبحت بالفعل كذلك. إن هذا الوضع يهدد، من دون شك، استقلال البلاد العربية ويجعل الصهيونية العالمية والدول الغربية المتحالفة معها قادرة، متى شاءت، على التدخل في شؤون البلاد العربية والضغط عليها مباشرة أو بصورة غير مباشرة. فإسرائيل سبق أن استخدمها الغرب لهذا الغرض في العدوان على مصر اثر تأميم قناة السويس، كما أن تصريحات بعض القادة الاسرائيليين حول استعدادهم لحماية مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي ترمز إلى التفكير بهذا الدور في المنطقة العربية.

ومن الناحية الاقتصادية البلاد العربية، عموماً، بلدان صغيرة. إذ ليس في الوطن العربي الحاضر بلد واحد فيه الامكانيات لتحقيق تنمية حقيقية بالمعنى العلمي للتنمية، لا من حيث الموارد ولا من حيث السوق. قد يقال ان دولا صغيرة، كهولندا وبلجيكا وانكلترا واليابان، استطاعت تحقيق تنمية حقيقية، وهو صحيح. ولكن ذلك حدث بالاعتماد على عامل الاستعمار الذي وفر لتلك الدول موارد من خارج حدودها ووضع تحت تصرفها أسواقاً غير سوقها الداخلي.. ففي فترة معينة من الزمن كانت هذه الدول تسيطر مباشرة على بلدان أخرى هي المستعمرات. كما أن التنمية التي حصلت فيها كانت في وقت لم تكن فيه المنافسة في الاسواق العالمية من الشدة على ما هي عليه الآن. إن جميع الاقطار تتمتع باستقلال قانوني، ولكن هل الاستقلال الحقيقي متوافر؟ إن مسألة تحول السلطة المحلية في اقطار الخليج العربي إلى دولة مستقلة، بعد زوال الاستعمار الغربي، مسألة تسترعي الانتباه وأغلب الظن أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتجاه قد أصبحت محسوسة، بدليل أن سكان هذه المنطقة أنفسهم بدأوا يشعرون بذلك. وما تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة، بدلا من قيام دولة مستقلة في كل إمارة من الامارات التي تضمها، إلا دليلاً على هذا التحسس.

ولا يقتصر الامر على الحاضر، بالنسبة لبلدان هذه المنطقة، بل الامر يتعدى ذلك إلى مستقبل البلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك العربية السعودية. فالبلاد

العربية، بمجموعها تمتلك (٢٩٩,٩) بليون برميل من احتياطي النفط، وفيها من الاراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه (٤٧٠٥٢) ألف هكتار، في حين أن مجموع الاحتياطي النفطي الموجود في العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة يبلغ (٢٢٠,٩) بليون برميل. ولكن هذه الاقطار تملك من الاراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه فقط (٧١٣) ألف هكتار. أي أن هذه الاقطار تملك (٧٣,٧ بالمائة) من احتياطي النفط الموجود في كل البلاد العربية، بينما تملك (١,٥ بالمائة) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية.

والارقام هذه تدلل، بنفسها، على مدى تعرض مستقبل هذه الدول إلى الخطر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون النفط مورداً ناضباً. وبالطبع فإن تصور قيام صناعة عصرية ثقيلة على أساس اقتصادي منافس في هذه الاقطار، لتكون قاعدة لاقتصاد دائمي، إنما هو تصور غير واقعي. وإذا ما أخذت كل هذه العوامل بعين الاعتبار يتضح لنا مدى تعرض مستقبل هذه الاقطار إلى الخطر، وبالتالي استقلال الدولة نفسه.

والاقطار العربية الاخرى ليست في وضع مختلف جوهرياً عن ذلك، فهي إن اختلفت ففي درجة التعرض ليس إلا.

لنأخذ الوضع في اليمن الديمقراطية، كيف يمكن تحقيق التنمية في هذا البلد الفقير جداً، حيث إقامة صناعة حديثة أمر غير ممكن لأسباب موضوعية، والزراعة الحديثة، هي الأخرى، غير ممكنة لارتفاع كلفة الانتاج فيها بالنسبة للمردود، ولم يبق غير استثمار الثروة السمكية، ذلك ما صرح لي به شخصياً وزير خارجية سابق لهذا البلد كان في قمة السلطة السياسية. إن ذلك هو المورد الوحيد تقريباً المتاح للاستثمار الاقتصادي، واليمن العربية، هي الأخرى، بلاد فقيرة متخلفة جبلية تعاني من علم الاستقرار السياسي منذ قيام الجمهورية. فكيف تستطيع بلاد، كاليمن العربية، بأوضاعها الاقتصادية المعروفة، أن تحقق تنمية جذرية دون موارد ودون استقرار سياسي؟ والجزائر، التي تطمح في التصنيع، كيف تستطيع ذلك دون سوق واسعة يمكنها من امتصاص فائض الانتاج؟. . وفي ليبيا، كيف السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية بحجم سكانها الحالي؟ ويصح، الشيء نفسه على المغرب. . وللدرجة أكبر على موريتانيا. السودان، هذا البلد الغني بموارده الزراعية، يفتقر إلى رأس المال والخبرة الفنية والاستقرار السياسي. وحتى مصر، أكبر بلد عربي سكاناً، تعاني من مشكلة اقتصادية مستعصية تقريباً، هي قلة الموارد الطبيعية من جهة، وتزايد السكان من جهة أخرى. ويصح الشيء نفسه، تقريباً، على الاقطار العربية الأخرى التي لم يرد ذكرها، فكل بلد منها، بمفرده، لا يستطيع تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

الاستقلال مسألة جدية لا يمكن الاكتفاء منها بالشكل. والاستقلال في عالمنا المعاصر، من أجل أن يكون حقيقياً، لا بد أن تتوافر له عناصر أساسية: أولاً أن يكون البلد المستقل متمتعاً، بدرجة جيدة، من الامن، والامن بتعريفه البسيط، يعني عدم وجود قوة أخرى مخاصمة تطمع فيه بشكل أو بآخر، بينها وبينه تفاوت مهم في القوة. والاستقلال يتطلب أيضاً أن تكون البلاد قادرة، لدرجة معقولة، على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية معتمدة إلى درجة كبيرة على مواردها الذاتية، بما في ذلك توافر السوق المحلي الضروري لقيام الصناعة الثقيلة وانتاج السلع الانتاجية. وهو يتطلب أيضاً أن يكون البلد قادراً على انتاج حاجته (أو الجزء الاكبر منها) من المواد الغذائية، وألا يكون معرضاً لحاجة غذائية في مرحلة بدأت بها ظاهرة النقص الغذائي واحتمال ظهور أزمة غذاء. وليس أقل من ذلك ألا يكون البلد معرضاً لنقص في مصادر الطاقة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن توافر النفط في البلاد العربية لا يعني عدم تعرض الاقطار العربية لأزمة طاقة، إذ ليست كل البلاد العربية منتجة للنفط. كما أن الاستقلال الحقيقي يتطلب درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يغلق المنافذ أمام التدخل الخارجي وتأثير التيارات الاجنبية. وكما هو معروف، ان عدم الاستقرار يعود، بالدرجة الرئيسية، إلى فقر وضعف الدولة الصغيرة المعرضة للهزات وللتأثيرات الخارجية.

هذه، بصورة موجزة وعامة، الشروط الأساسية لتوافر الاستقلال الحقيقي، وهو استقلال الشكل والجوهر معاً. فأين هذه المتطلبات من واقع الحال بالنسبة للدولة في الوطن العربي، بخاصة الدولة الصغيرة؟

إن الدولة الصغيرة الفقيرة التي تنوء أحياناً بعبء مصاريف بعثاتها السياسية في الخارج وتعجز عن تمويل المشاريع الصغيرة لإنتاج سلع استهلاكية، لا يمكن، في نهاية المطاف، أن تكون مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال.

الوطن العربي، بوضعه الحاضر، مجزأ إلى كيانات صغيرة، وأي من هذه الكيانات لا يمتلك، لوحده، الامكانيات الذاتية لبناء دولة تستطيع أن تحقق درجة معقولة من الاستقلال الحقيقي ـ الاستقلال بمعنى القدرة الذاتية على تحقيق تنمية حقيقية (بالتعريف العلمي للتنمية) ـ وأن تمتلك لوحدها الامكانيات الذاتية لتحقيق الاستقرار السياسي والمناعة ضد عوامل التأثير والزعزعة والاختراق القادمة من وراء الحدود. إن وضع الدولة في الوطن العربي لا يختلف، من حيث الجوهر، عن وضع كثير من الدول المعرضة في استقلالها، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، مع فارق

أساس واحد. فالدولة الصغيرة المعرضة فيما يسمى بالعالم الثالث قد لا يكون لوضعها مخرج إلا تكييف استقلالها بما يتلاءم مع حاجاتها للدفاع عن النفس والتنمية ورفع مستوى المعيشة للجمهور. أما في الوطن العربي، فذلك ليس هو الخيار الوحيد المتوافر، إذ يوجد الخيار الأفضل ألا وهو الوحدة.

البلدان العربية أمامها طريق واضح للقوة والتنمية الحقيقية وهو طريق الوحدة السياسية لتكوين دولة قوية في هذه المنطقة من العالم. ومن حسن الحظ، فإن الامكانيات المتاحة كبيرة من حيث الموارد المادية والبشرية والموقع الجغرافي. الوطن العربي، كدولة واحدة مندمجة الموارد وموحدة القوى المادية والبشرية، يستطيع أن يكون دولة مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال، وأن يكون ذا شأن في العالم.

ان مأزق استقلال الدولة في الوطن العربي له حل، ربما هو غير متاح لدول أخرى في العالم الثالث. الوحدة هي الاساس الحقيقي للاستقلال في الوطن العربي، للاستقلال الآن وفي المستقبل. فالدفاع ضد الاخطار الخارجية، وأهمها الصهيونية العالمية، والتنمية الحقيقية والضمان في الغذاء والطاقة كلها أمور ممكنة التحقيق في اطار الدولة العربية الواحدة التي تضم جميع الكيانات الموجودة حالياً في الوطن العربي.

إن استقلال الدولة في الوطن العربي، بوضعه المجزأ الحالي، لا يمكن أن يكون حقيقياً، بل لا بد من أن يتكيف (ولو بدرجات متفاوتة) لمواجهة ضغط الظروف، الامر الذي يعني، في النهاية، قبول تحديد الارادة في تصريف الشؤون الخارجية والداخلية أي التنازل عن جزء من السيادة، كما سبق وأوضحنا علاقة الاستقلال بالسيادة. إن ذلك لا بد أن يحصل شاءت الدولة أم أبت، فهو من طبيعة الامور. والوحدة، من الناحية الأخرى، بالنسبة للدولة في الوطن العربي، تعني التنازل عن شيء من الاستقلال، وبالتالي التنازل عن جزء من السيادة (في حالة الوحدة الاتحادية مثلا)، مع الفارق الجوهري، وهو أن فقدان جزء من السيادة، في الحالة الأولى، يكون لحساب الاجنبي، بينما هو، في الحالة الثانية، يكون لحساب دولة الوحدة، وهو في الحالة الاولى فقدان شيء مقابل لا شيء، وهو في الحالة الثانية فقدان شيء مقابل قوة المجموع العربي، وقوة المجموع العربي ترجع فائدته في النهاية بشكل قوة للأجزاء التي يتكون منها. فأيها أفضل: أن تفقد الدولة مرغمة جزءاً من سيادتها للقوى الاجنبية، وبصورة دائمية؟ أم أن تتنازل بإرادتها عن جزء من سيادتها لدولة الوحدة العربية التي في ظلها سيتحقق الاستقلال الحقيقي لكل الأمة؟. . أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

إذن، فالطريق المضمون لتدعيم الاستقلال الحقيقي هو طريق الوحدة. وفي

هذا الصدد لا بد من التنويه بأن الوصول إلى الوحدة قد يكون بالتدريج بسبب طبيعة الظروف. كذلك عملية تدعيم الاستقلال يمكن أن تكون بالتدريج. فكل تقدم يتحقق على طريق الوحدة يؤدي، بصورة طبيعية، إلى تحقيق تقدم على طريق تدعيم الاستقلال والسيادة. وهكذا يسير الاثنان في خطين متوازيين وبعلاقة طردية. وكما يصح ذلك على درجة التوحيد، من حيث الرقعة الجغرافية، يصح أيضاً على درجة التوحيد من حيث نوعية الوحدة ابتداء من أبسطها وانتهاء بالوحدة التامة. فكلما كانت الخطوة الوحدوية أقوى وأقرب إلى الوحدة التامة، كانت درجة استقلال الدولة الجديدة أعلى وأقرب إلى الاستقلال الحقيقي.

صدر من هذه السلسلة

